راد زيوز

عندما نريد تجفيف السبخة، فإننا لا نخبر الضفادع بذلك.

نشرية إخبارية. رَادْ – أتاك تونس
مـــــــاي 2004

خرّيجو الجَامِعَة المُعَطّلونَ عَن العَمَل

لأننا لم نعد نحتمل الموت البطيء..

لأننا نرفض الحلول المغشوشة، كالهجرة السريّة، أو الانحراف أو العنف

نُطالِبُ بحقنا في العمل، في الكرامة، في مستقبل..

يـــــا عَاطـلْ بَعْـدِ التخَـــــرّجْ خَليـكْ شمْعَـة مـا تِطفاشْ

اصْرَخْ اتظاهرْ.. مَا تتفـرّجْ هَـــــــذا حقّـــكْ ما تنســـَاشْ

بَطّـــال أو فـــي يدّيـــك شهايـــدْ طـــول عُمـــــرك تقـــرا بالزّايـــدْ

بلاغ إعلامي مشترك

على إثر حلقة النقاش التي دعا إليها خريجو كليّة 9 أفريل العاطلون عن العمل، لمناقشة ملفّ خريجي الجامعة، اتّفق الجميع على :

* تحميل مسؤولية أزمة التشغيل في تونس إلى السلطة نتيجة اختياراتها الاقتصادية المرتهنة للدوائر الإمبريالية العالمية.
* اعتبار أنّ الحلول التي تطرحها الدولة هشّة وارتجالية وتزيد في تعميق الأزمة.

وبناء على ذلك قرّرنا خوض مجموعة من التحركات النضالية عبر برنامج ينتهي عند الرفض العملي الجذري لمناظرة "الكاباس" واتباع نظام الانتداب المباشر الذي يراعي الخصوصيات التالية : سنة التخرّج، سنّ الأساتذة العاطلين عن العمل، الملفّ العلمي، الوضعية الاجتماعية، المستوى الراهن للحاصلين على الأستاذية . أمّا على المستوى الراهن فقد اتّفق الجميع على المطالبة كحلول ظرفية مباشرة على :

1. إلغاء مناظرة "الكاباس".
2. إلغاء الساعات الإضافية في التدريس بالجامعة وبالتعليم الثانوي.
3. تخفيض سنّ التقاعد عند حدّ 55 سنة وضرورة انقطاع كلّ الأساتذة الذين تجاوزوا سنّ التقاعد عن العمل.
4. المساواة بين التبريز وشهادة الماجستير.
5. تمكين كلّ عاطل عن العمل من منحة بطالة وحقّه في الضمان الاجتماعي.
6. تمكين الباحثين في الدكتوراه من حقّهم في العمل بعقد نصف أجر أو منحة قارّة مشرفة لمواصلة البحث.

ولتحقيق هذه المطالب شكّل الحضور لجنة جزئية من خريجي الجامعة بكلية 9 أفريل ولجنة مساندة من طلبتها للدعاية والاتصال ولتأطير هذه التحركات. وكانت أولى خطواته توسيع الدعاية لتشكيل لجان جزئية ولجان جهوية من خريجي الجامعة العاطلين عن العمل ولجان مساندة من طلبة المرحلة الأولى والثانية وقد بدأت هذه اللجان في التشكّل في كل من كليات الحقوق والاقتصاد بتونس، علوم تونس، آداب منوبة، ابن شرف، آداب وحقوق سوسة، آداب القيروان، آداب وحقوق صفاقس ومعهد اللغات بتونس...

كما بدأت الجنة واللجنة المساندة في جمع الإمضاءات حول العريضة المتضمنة لمطالبنا.

كما توجهت اللجنة برسالة مفتوحة إلى كلّ المنظمات والجمعيات والأحزاب والوجوه الحقوقية في تونس لمساندة هذه اللجان والانخراط الفعلي والفعّال في طرح هذا الملف كمشكل وطني رئيسي. أمّا على المستوى الميداني وبالإضافة إلى حلقات النقاش الموسعة والاجتماعات العامة المكثفة في 9 أفريل فقد نظمنا :

* اعتصام داخل الكلية يوم الجمعة 2004/03/5، انتهى باجتماع عام وورشة عمل.
* اعتصامين أمام الكلية على مستوى شارع 9 أفريل رافعين فيه شعار : "العمل من أجل الكرامة" وشعار : "من أجل حقّ خريجي الجامعة في العمل". وذلك يوم السبت 2004/03/06 ويوم الاثنين 2004/03/08 ختم بحلقة نقاش داخل الكلية.
* اعتصام رابع أمام الكلية ثمّ اعتصام أمام قاعة الأساتذة ضمّ قرابة الألف طالب وخريج جامعة وذلك يوم الثلاثاء 2004/03/09.
* اعتصام خامس أمام الكلية يوم الأربعاء2004/03/10 ختم باجتماع عام وحلقة نقاش.

كما نظّم طلبة معهد اللغات بتونس إضرابا عاما حول نفس المشكل يوم الأربعاء 2004/03/10.

هذا، وندعو كلّ الأحزاب والجمعيات والمنظمات وكلّ الوجوه الحقوقية في تونس إلى مساندتنا عبر تشكيل لجنة وطنية لمساندة هذه التحركات التي ستتوسّع وتتعمّم بعد العطلة حتّى تحقيق مطالبنا.

تونس في 2004/03/11

عن لجنة مساندة خريجي الجامعة بكلية 9 أفريل. **عن لجنة خريجي الجامعة بكلية 9 أفريل.**

نداء للرأي العامّ الطلابي

توجه اللجان الجزئية بالجامعة التونسية واللجان المساندة لها نداءا عاجلا إلى كافة الطلبة بكل الأجزاء الجامعية إلى الالتفاف والتكاتف حول هذه التحركات وتقديم كافة أشكال المساندة والدعم خاصة بعد التوصل إلى حتمية التقدم والصمود في واقع عدم التفاعل الإيجابي، العلني والمسؤول من قبل سلط الإشراف.

علما وأن هذه التحركات الشرعية والضرورية والمسؤولة قد حظيت باهتمام واسع من طرف الرأي العامّ الوطني وجميع مكونات المجتمع المدني.

وعليه فبقدر ما تثمن هذه اللجان وقوفكم مدافعين عن حقكم الطبيعي في الشغل تتعهد بكل مبدئية وانضباط بالالتزام اللامشروط بفتح ملف التشغيل بأي ثمن كان والاستماتة من أجل الدفاع عن حقكم في العمل وقف الاختصاص وعلى قاعدتي الاستحقاق الحقيقي والكفاءة الفعلية.

لجان خريجي الجامعة التونسية المُعطلين عن العمل ولجان المساندة

نداء لخريجي الجامعة العاطلين عن العمل في الوطن العربي

بناء على انقطاع التواصل بين الحكام في أقطارنا وبين شعوبهم واعتمادا على قاعدتي التهميش والتغييب الكلي، وعلى إثر إفشال كافة الآليات النضالية المتبعة للتوصل إلى تسوية وضعية العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد، وارتباطا مع خطر الموت البطيء وتجفيف كافة الينابيع التي مكنتنا عبر السنوات السابقة من التواصل البيولوجي ونعني بها حقنا في العمل وبالتالي الكرامة في حدودها الدنيا على الأقل، فإننا نحن عاطلو تونس حاملي شهائد جامعية، نعلم كل خريج مؤسسة جامعية في الوطن العربي بـــــ :

* خوضنا لجملة من الأشكال النضالية التي راوحت بين الاعتصامات اليومية أمام بعض مؤسسات التعليم ا لعالي والمسيرات وعملات العرائض الممضى عليها من غالبية الحساسيات الحقوقية والنقابية والديمقراطية والمعنيين بالشأن من متخرجين وطلبة،

* اتصالنا المكثف بوزارات الإشراف وممارسة المسؤولين فيها لعمليات التسويف والمماطلة وإحالات متعمدة لمكاتب علاقات مع المواطن التونسي المنتزعة منه حقوق المواطنة،

وأخذا بعين الاعتبار لكافة هذه الظروف ونظرا للإمكانيات الذاتية الحالية فإننا سندخل في الأيام القليلة المقبلة في "إضراب متوحش" ومفتوح عن الطعام ينتهي إما بوفاتنا (وتتحمل السلطة مسؤولية ذلك) أو بوضع ملف التشغيل في أولوياتها وتقديم ضمانات حقيقية.

ويهمنا في هذا الغرض أن يخطو كافة العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات العربية التي أضحت مخارج بطالة، كل حسب طاقته، مثل هذه الخطوات النضالية خاصة مع الانسداد الفعلي لآفاق التشغيل بارتباط مع السياسات الاقتصادية المتبعة في الأقطار العربية والمملاة من جهات مافياوية صارت اليوم معلومة من قبل الجميع.

دمتم للنضال
خريجي الجامعة وعاطلين عن العمل

نداء للرأي العامّ الوطني

بعد أن كثفت لجنة خريجي الجامعة العاطلين عن العمل بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 9 أفريل بتونس من تحركاتها وتدعيم الاحتجاجات وتنظيمها في لجان جزئية لا سيما كلية الآداب بمنوبة، ومعهد اللغات الحية بتونس، وكلية الحقوق بسوسة، والمعهد العالي للعلوم الإنسانية ابن شرف، وكلية العلوم القانونية بأريانة... وبعد 17 اعتصاما أمام كلية 9 أفريل لإبلاغ صوت الآلاف من الأساتذة العاطلين عن العمل لكل مواطن تونسيّ مرّ بالشارع المذكور.

وعلى إثر التوجه بمراسلات في الغرض لوزارات الإشراف والاتصال المباشر بها، بالإضافة إلى العرائض الممضى عليها من غالبية الحساسيات الحقوقية والنقابية والديمقراطية وأخرى خاصة بالمعنيين بالشأن من أساتذة عاطلين وطلبة مرحلة أولى وثانية.

واعتبارا لمواصلة سياسة اللامبالاة والتغييب والهروب إلى الأمام والمغالطة الإعلامية المقصودة فإننا نعلم الرأي العام الوطني بأننا سنواصل الدفاع عن حقنا وذلك بـــــ :

<u>الدخول في "إضراب وحشي" ومفتوح عن الطعام</u>

خلال الأيام القليلة المقبلة محملين السلطة كل التبعات ومطالبين إياها بفتح ملف تشغيل أصحاب الشهائد وتقديم ضمانات حقيقية لذلك.

وإننا نهيب بكم أن تساندوا تحركاتنا بالأشكال الناجعة التي ترونها

نداء إلى كل مناضل من أجل العدالة في العالم

استنادا إلى الحقّ في الشغل الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة دساتير العالم ونخص بالذكر منها الدستور التونسي في بنده الرابع، وإيمانا منا بضرورة التمتع بهذا الحق، فإننا نحن خريجي الجامعة التونسية المعطلين عن العمل نعلم أحرار العالم أننا دخلنا في سلسلة من التحركات المطلبية ولم نجد أي تجاوب من قبل الوزارات ذات العلاقة.

ونظرا لمواصلة سياسة اللامبالاة والتغييب رغم الإجماع الوطني والمساندة المطلقة من حساسيات البلاد من جمعيات ونقابات وأحزاب، فإننا قد قررنا كمجموعة أولية الدخول في إضراب وحشي ومفتوح عن الطعام ونحمل الحكومة تبعاته.

واقتناعا منا بمبدئيتكم في النضالات ومساندتكم لكل المطالب والقضايا العادلة، نهيب بكم أن تقفوا معنا بما تمليه عليكم ضمائركم حتى تسمع السلطة أصواتنا وتستجيب لمطلبنا المشروع في العمل.

دمتم للنضال
خريجي الجامعة
المعطلين عن العمل ـ تونس

رسالة إلى السيّد كاتب الدولة للتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

تحيّة تربوية وبعدُ،

نحن طلبة المرحلة الثالثة والدكتوراه المرسمين بكليات اللغات والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة التونسية وأمام استحالة مواصلة رسائلنا الجامعية بل وحتّى ترسيمنا ومن منطلق تقديسنا للعلم وأخلاقياته نتوجّه إلى سيادتكم بهذه الرسالة المفتوحة بهدف :

- تمكيننا من منحة بحث قارة ومشرفة إلى حين تسوية وضعية البطالة التي نعيش.

- توفير الإمكانيات والوسائل الضرورية للبحث العلمي في كل الاختصاصات وذلك بفتح قاعات عمل تشرف عليها الإدارة.

- تمكين الطلبة الباحثين من مستحقات البحث والمراجع الضرورية وذلك بالتنسيق مع إدارة المكتبة.

نحيّيكم ونعوّل على حرصكم.

إلى السيّد وزير التربية والتكوين

تحيّة تربوية وبعد،

نحن الحاصلون على أستاذيات الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية نتوجّه إلى سيادتكم بالرسالة التالية.

في واقع اشتداد أزمة أصحاب الشهادات العليا وفي راهن انسداد آفاق التشغيل على قاعدة " الكاباس " والتعاقد وبعد سنوات طويلة من الصبر والمكابدة ولتجاوز هذه الأزمة وانعكاساتها نجدّد إعلامكم بالاقتراحات التالية :

+) الانتداب المباشر بكلّ وضوح وشفافية استنادا إلى المقاييس التالية :

- سنة التخرّج.

- سنّ الحاصلين على الأستاذية.

- الملفّ العلمي للعاطلين عن العمل.

- الوضعية الاجتماعية للأساتذة العاطلين عن العمل.

- درجة البحث الراهن لما بعد الأستاذية.

+) إسناد منحة لكلّ عاطل عن العمل حسب نفس المقاييس والأولويات.

ونطالب بـــ :

- تحديد سنّ التقاعد بخمس وخمسين سنة.

- التخفيض في ساعات العمل لكلّ أستاذ وكذلك عدد التلاميذ بكلّ فصل حسب كلّ اختصاص.

- التكثيف من ساعات تدريس المواد حسب الاختصاصات الأكثر تضرّرا من مشكل البطالة.

- المعادلة بين شهادتيْ التبريز من ناحية والدراسات المعمقة والماجستير من ناحية أخرى فيما يخصّ التدريس بالتعليم الثانوي.

نجدّد لكم التحيّة ونعوّل على حرصكم.

رسالة إلى

السيد رئيس مجلس النواب وأعضاء البرلمان التونسي

الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وأعضاء المكتب التنفيذي

الكاتب العام للنقابة العامة للتعليم الثانوي

السيّد رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

الأمين العام والمكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي

الأمين العام والمكتب السياسي لحزب التكتّل من أجل العمل والحريات

الأمين العام والمكتب السياسي لحزب حركة التجديد

الأمين العام والمكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية

تحيّة وطنية وبعد،

نحن الأساتذة العاطلين عن العمل نعلم سيادتكم بأنّنا دخلنا في جملة من التحركات المطلبية داخل عدد من الأجزاء الجامعية فيما يتعلّق بملفّ التشغيل وذلك ابتداء من يوم 03/04/ 2004 وتواصلت على امتداد أسبوعين كإشارة للفت الأنظار إلى ما يعانيه الأساتذة العاطلون عن العمل من انسداد في الأفق وأوضاع معيشية صعبة وعدم قدرة فيما يتصل بالباحثين منهم حتى على مواصلة أبحاثهم الجامعية سواء في علاقة بمناظرة التبريز أو شهادة الماجستير أو حتى الدكتوراه.

واستنادا إلى ما سبق نهيب بكم بوصفكم الجهة المعنية في الدفاع عن الأوضاع المادية والمعنوية لأبناء الشعب للوقوف إلى جانبنا من اجل تحقيق مطالبنا وحقنا المشروع في العمل بما يحفظ لنا الحد الأدنى من الحياة الكريمة وذلك وفق المطالب الآتي ذكرها :

1. إلغاء مناظرة "الكاباس" بما هي شكل انتقائي لا يضمن لنا الحق في العمل واعتماد الانتداب المباشر حسب الأولويات (سنة التخرج، سن الأساتذة العاطلين عن العمل، الملف العلمي، الوضعية الاجتماعية، المستوى العلمي الراهن للحاصلين على الأستاذيات).

2. إلغاء الساعات الإضافية في التدريس بالتعليم العالي والثانوي والأساسي.

3. تمكين كلّ عاطل عن العمل من حاملي الشهائد من منحة بطالة قارة ومشرفة وحقه في الضمان الاجتماعي.

4. تمكين الباحثين في الدكتوراه من حقهم في العمل بعقد عمل في المؤسسات الجامعية ومنحة قارة ومشرفة لمواصلة البحث في أفضل الظروف.

5. المساواة بين الماجستير والدراسات المعمقة من جهة والتبريز من جهة أخرى فيما يتعلق بالانتدابات.

6. تخفيض سقف التقاعد للأساتذة المباشرين للعمل إلى 55 سنة.

وعليه فإنّنا ننتظر منكم المساندة والدعم في سبيل تحقيق مطالبنا علما وأنّنا سنواصل تحركاتنا التي أتت كنتيجة لحالة التهميش والإقصاء التي تمارس ضدّ خريجي الجامعة وذلك إلى حين النظر في مطالبنا.

ختاما نجدّد لكم التحية ودمتم سندا فاعلا لكلّ القضايا العادلة.

عن لجنة خريجي الجامعة العاطلين عن العمل بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (9 أفريل).

عريـــضة مساندة

نحن الممضين أسفله، النقابيّين والحقوقيّين والديمقراطيّين، نعرب عن انشغالنا بملف بطالة خريجي الجامعة ونعبّر عن مساندتنا لتحركاتهم الاحتجاجية من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة.

1.	الطيب بوعائشة	النقابة العامة للتعليم الثانوي
2.	نزار عمامي	عضو الجامعة العامّة للبريد
3.	نعيمة مسلم	عضو بالجامعة العامّة للتخطيط والماليّة
4.	فرج الشباح	النقابة العامة للتعليم الثانوي
5.	البشير الصيد	عميد الهيئة الوطنيّة للمحامين
6.	منجي العمدوني	نقابي
7.	ناجي الغربي	كاتب عام النقابة العامة للأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي
8.	قاسم عفية بربوش	كاتب عام جامعة الصحة
9.	جلال الهمامي	محامي
10.	خميس الشافعي	عضو جامعة السكك الحديديّة
11.	لطفي لطيفي	عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي بتونس
12.	بدر الهرماسي	كاتب عام النقابة العامة للقيّمين والقيّمين العامّين
13.	نورالدين الشمنقي	نقابي
14.	محمد الكحلاوي	نقابي
15.	الحبيب الطريفي	النقابة العامة للتعليم الأساسي
16.	رضا بوزريبة	نقابي
17.	عبد الرزاق العويديدي	نقابي
18.	منصف الشريقي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الزهراء
19.	بوبكر الطاهري	نقابي
20.	محمد القوماني	الحزب الديمقراطي التقدمي
21.	ناجي الغرسلّي	محامي
22.	محمد الحبيب مرسيط	جامعي
23.	أنور القوصري	محامي، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
24.	أنور بن قدّور	نقابي
25.	خديجة مبزعيّة	نقابية
26.	رجاء شامخ	رابطة حاملي الشهادات المعطلين عن العمل
27.	أحمد القلعي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
28.	سمير طعم الله	شاعر
29.	منجي اللوز	الحزب الديمقراطي التقدمي
30.	مهدي مبروك	جامعي
31.	رشيد خشانة	صحافي
32.	عبد المؤمن بلعانس	حزب العمال الشيوعي التونسي
33.	سهير بلحسن	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
34.	الحبيب الزيادي	محامي
35.	بلقيس المشري	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
36.	حاتم الشعبوني	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
37.	الهادي بن رمضان	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
38.	علي الزريبي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
39.	عبد اللطيف البعيلي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
40.	عادل العرفاوي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
41.	الناصر بن رمضان	نقابي
42.	ماهر بن علي	رابطي
43.	جلال العياشي	نقابي
44.	ساسي نوير	نقابي بالكونفيدرالية
45.	مهدي الطريفي	نقابي
46.	عبد الوهاب العمري	نقابي
47.	علي سيدهم	نقابي
48.	بشير مبروكي	رابطي
49.	عبد الرحمن الهذيلي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
50.	كمال ثابت	نقابي
51.	منجي بن صالح	التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات
52.	محمد الهادي مسعود	نقابي
53.	عبد الرزاق العثمي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، سوسة
54.	عبد المجيد المسلمي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، سوسة
55.	بوبكر عابدي	عامل
56.	منصف بوساق	سوسة
57.	سامي نصر	المجلس الوطني للحريات في تونس
58.	لطفي الحيدوري	المجلس الوطني للحريات في تونس
59.	عمر المستيري	المجلس الوطني للحريات في تونس
60.	سهام بن سدرين	المجلس الوطني للحريات في تونس
61.	صلاح الدين الجورشي	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
62.	محمد الفوراتي	صحافي
63.	منجية هادفي	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
64.	مالك كفيف	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
65.	رشيد النجار	الجامعة العامة للفلاحة
66.	زهير الجويني	نقابي
67.	جمال لزهر	نقابي
68.	الشاذلي قاري	نقابي
69.	نعيمة الهمامي	نقابي
70.	زهير العيدودي	نقابي
71.	مجيد العباسي	نقابي
72.	محمد بوقارش	نقابي
73.	شاكر بن حسن	نقابي
74.	نورالدين العماري	نقابي
75.	محمد رضا الجميلي	نقابي
76.	فوزي رمضاني	نقابي
77.	محمد الجويني	نقابي
78.	عبد الرحمن السمعلي	نقابي
79.	عبد الرزاق المكشر	نقابي
80.	محمد الشريف	نقابي
81.	علي الزارعي	نقابي
82.	الطايع الهراغي	نقابي
83.	لطفي بن خالد	نقابي
84.	المنصف الهاني	نقابي
85.	سامي الطاهري	نقابي
86.	خميس الماجري	نقابي
87.	حاتم الفقيه	نقابي
88.	مصباح شنيّب	نقابي
89.	عبد الفتاح العويني	نقابي
90.	الهادي صميدة	نقابي

91. بلقاسم الجمني نقابي
92. حفيظ حفيّظ نقابي
93. عادل العلوي كاتب عام النقابة الجهويّة للتعليم الأساسي بسليانة
94. الجيلاني الهمامي نقابي
95. حفيظ البدوي نقابي
96. رشيد العمدوني نقابي
97. المهدي عبد الجوّاد كاتب عام النقابة الأساسية الجديدة
98. الناصر بلحاج محمد نقابي
99. عبد الحفيظ الكعبي نقابي
100. زهير الخويلدي نقابي
101. عزالدين جمال نقابي
102. فتحي الحاجي نقابي
103. رمضان التيمومي نقابي
104. الهادي الأخزوري نقابي
105. فاروق الكعبي نقابي
106. انتصار السعدي نقابي
107. منجي النفوطي نقابي
108. عبد الحميد الهمامي نقابي
109. صالح البرقاوي نقابي
110. لطيفة الحسي نقابي
111. علي مراد نقابي
112. بلقاسم الهرمي نقابي
113. رضوان المقراني نقابي
114. مبروك الحفناوي نقابي
115. توفيق العرفاوي نقابي
116. فوزي الهذباوي نقابي
117. نجيبة البحيري نقابي
118. محمد علي البوغديري نقابي
119. وسيلة العيّاشي نقابي
120. سهى ميعادي نقابي
121. زبيّر عمامي نقابي
122. الطيب بوعجيلة نقابي
123. هيكل بلعربي نقابي
124. رشيد الدايخي نقابي
125. حاتم العويني نقابي
126. النفطي حولة نقابي
127. الحبيب بلقاسم نقابي
128. منجي العمدوني نقابي
129. مراد حجي نقابي
130. برهان بسيّس نقابي
131. عبد الستار التليلي نقابي
132. توفيق بن ريزة نقابي
133. محمد عاشور نقابي
134. عزالدين السعيدي كاتب عام النقابة الجهوية للتعليم الثانوي، القيروان
135. الشافعي علياني كاتب عام النقابة الجهوية للتعليم الثانوي، قفصة
136. بوبكر رحيّم كاتب عام النقابة الجهوية للتعليم الثانوي، قابس
137. علي الحبيّب كاتب عام النقابة الجهوية للتعليم الثانوي، توزر
138. لطفي بن خالد كاتب عام النقابة الجهوية للتعليم الثانوي، أريانة
139. سامي الطاهري كاتب عام النقابة الجهوية للتعليم الثانوي، منوبة
140. عبد الباسط العامري نقابي تونس
141. محمد الهمامي نقابي منوبة
142. الحسين المبروكي نقابي الرديف
143. المختار الوسلاتي نقابي تونس
144. خالد بن قمرة نقابي منوبة
145. صالح جلال نقابي تالة
146. بشير المبروكي نقابي سيدي بوعلي
147. الجيلاني حشانة نقابي نابل
148. عبد العزيز العياري كاتب عام نقابة التعليم الأساسي الكبارية
149. محمد الجهمي نقابي نابل
150. فتحي البوزيدي نقابي تونس
151. مجيد الكثيري نقابي باجة
152. منصف العثيمني نقابي باب سويقة
153. منصف صوّة كاتب عام النقابة الأساسية الشابة
154. حمدة الدرويش نقابي قرطاج
155. علالة الزيادي كاتب عام نقابة التعليم الأساسي مكثر
156. نورالدين الرياحي نقابي تاكلسة
157. عبد الكريم العمراني نقابي باجة
158. محمد الحبيب بلحاج نقابي
159. ظافر الصغيّر نقابي
160. شكري الغالي نقابي
161. محمد بلخير نقابي منوبة
162. أحمد الشاوش نقابي منوبة
163. روضة الحمروني نقابي قرطاج
164. يزيد السوودي نقابي طبربة
165. عمر الزبيدي نقابي مرناق
166. مصباح شنيّب نقابي تطاوين
167. محمد لعراض نقابي مدنين
168. علي الحبيب نقابي توزر
169. عبد الرحمن بنعلي نقابي الكاف
170. عبد الرزاق لمكشر نقابي الشابة
171. فوزي الرمضاني كاتب عام نقابة التعليم الثانوي، باجة
172. المنصف الهاني بنعروس كاتب عام نقابة التعليم الثانوي،
173. مجيد العباسي بنزرت كاتب عام نقابة التعليم الثانوي،
174. شاكر بنحسن كاتب عام نقابة التعليم الثانوي، نابل
175. نورالدين العماري سوسة كاتب عام نقابة التعليم الثانوي،
176. علي الزارعي بوزيد كاتب عام نقابة التعليم الثانوي، سيدي
177. عبد الواحد الحمري القصرين كاتب عام نقابة التعليم الثانوي،
178. محمد جمور كاتب عام الهيئة الوطنية للمحامين
179. أحمد نجيب الشابي أمين عام الحزب الديمقراطي التقدمي
180. المختار الطريفي حقوق الإنسان رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن
181. مصطفى بن جعفر العمل والحريات أمين عام التكتل الديمقراطي من جل
182. أحمد إبراهيم نائب أمين عام حركة التجديد
183. عبد الجبار المداحي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
184. حمّة الهمامي الشيوعي التونسي الناطق الرسمي باسم حزب العمال
185. حليمة الجويني الديمقراطيات الجمعية التونسية للنساء
186. علي بن سالم الوداية الوطنية لقدماء المحاربين
187. راضية النصراوي رئيسة جمعية مقاومة التعذيب
188. فتحي الشامخي جامعي ناطق رسمي باسم راد آتاك تونس -
189. آسية بلحسن الديمقراطيات الجمعية التونسية للنساء
190. صالح الحمزاوي أستاذ جامعي
191. شكري لطيف كاتب
192. العيّاشي الهمامي محامي
193. منذر الشارني محامي
194. شكري بلعيد محامي

يا عاطـــل بعـــــد التخـــــــــرج

* سليم ساسي *

يا عاطـــــل بعـد التخـــرّجْ ... اضحـــك لا ايقـــــولو يـــدونسْ
شكّـــب بالسّبعـــة واتقـــرجْ ... بعذابـــــك راي تحيـــا تـونـــسْ
بطـــال أو فـــي يدّيـك شهايـدْ ... طـــول عُمـــرك تقـــرا بالزّايـــدْ
على الخِدْمـــة إڤـليتْ الجَرايدْ ... امْشـــي أوجَي عـــــــالوزارات
لقتصـــاد الحرّ هـو رايـــدْ ... بزْنسْ يـــا امْشاتْ اويـاجـــاتْ
أمـــك تحلـــم بيـــك استـــاذ ... يامـــا اتبـــاهت بيـــن النـــاس
لبطـــال بو راي ليـــك مـــلاذ ... ملـــي عملـــــو الكابـــــاس
وبـــلادك ديمـــا لابـــــاس ... لا مشـــكل لا اوجيعـــــة راس
لوضايف هـــا هي اجنـــــاس ... شرطـــي او قـــواد او عســـاس
يا متخـــرج تبكـــي عـــلاش ... هـــالدمعـــة ماهيشـــي بـــلاش
تقـــــرأ و الا مـــا تقـــراش ... المستقبـــل مـــــا فمـــــاش
ابـــلادك.. جسم مريض ما ابراش ... او حُلمكـــم عطشـــان وما ارواش
مِتْـــخرّج بطّـــالْ اعـْـــــلاشْ ... والحـــاكم ديـــمـــا ما يـــــراش
اعتصـــام انهـــار وليـــــل ... قـــدام كليـــة تسعـــة افريـــــل
اضراب الجوع هـــو السبـــيـل ... يكفينـــا مـــــا ذقنـــا اجـــراح
استنينـــا واتهـــد الحيـــــل ... اصبحنـــا طيـــر من غير اجنـــاح
والشرطة كيـــف عزرايـــيـل ... تستنـــي تقبـــــض لـــــرواح
يا تـــونس اطفـــح الكيـــــل ... واعـــذاب اولادك رواوفـــــاح
اشبعنـــا شعـــوذه او تدجـــيل ... والعـــــدالة وهـــــم اوراح
صامديـــن جيـــل مـع جيـــل ... اوهـــــا الظلـــم لازم ينـــزاح
مطلبنـــا حـــق التشغيـــــل ... والكـــــرامة حـــق مبـــــاح
يَا عَاطِـــلْ بَعْـــدِ التخَـــــرّجْ ... خَليـــكْ شمْعَـــــة مَـــا تِطفاشْ
اصْرَخْ اتظاهرْ.... مَـــا تتفرّجْ ... هَـــذا حقّـــــكْ ما تنسَـــــاشْ
الجـــاهل بالثـــروة يتبـــرج ... عـــــز اوجـــاه او هو ما قراش

ولي ابعلموه واتخرج ما ايهرج... العولمة ماهيـــــــشي ابـــــلاش...

السوق ايضحك كي المهرج .. يا متخرج اعلاش تفكر فيا اعلاش علاش اتفكر فيا علاش

الأستاذة العاطلون عن العمل

من أجل احترام الحد الأدنى من الشروط المواطنة والمدنية

الحق في العمل = الحق في الحياة

أولى بنا التشبث بالعمل كقيمة غير قابلة للسلب والمصادرة وبقيمة الحياة كأعلى مرحلة من مراحل الوعي التاريخي للبشر.

أولى بنا الوفاء للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن المكتوب بدماء البشرية أين ينصص البند الأول والثالث بمنتهى الوضوح على الحق في الشغل والحق في الحياة.

أولى بنا الوفاء لممثلي الشعب التونسي المجتمعين ف مجلس قومي تأسيس مؤكدين على كرامة الإنسان وحقّ المواطنين في العمل والصحة والتعليم، وللفصلين السادس والسابع من الدستور التونسي.

فما الذي سيحصل لو تم استفتاء الشعب التونسي حول الملفات الكبرى التي تشغل باله حاضرا ومستقبلا؟

ماذا لو تقوم السلطة الرسمية في تونس بسير آراء كافة فئات الشعب العارفة بالمسائل ذات الطبيعة الحقوقية بمدي خطورة البطالة التي تعض بعدد هائل من شباب وكهول تونس؟

وما الذي يحول دون الفهم الحقيقي المحيّن والاستشرافي لمفاهيم مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان؟

إن الهدف من طرح هذه الأسئلة يرتكز على حقيقتين :

1) إبطال فعالية الحقوقي في علاقته بالقانون.

2) تراجع قيمة تطبيقة القانون.

وبناءا على ذلك فان الأسس التي انبنى عليها الدستور في الزمن الأول من الجمهورية البرلمانية أيام التصميم على بناء فلسفة الدولة المستقلة ذات السيادة، المستندة للشعب، بقيت معزولة، بل أخذت في الانعزال أكثر فأكثر في الزمن الثاني من عهد الجمهورية الدستورية المركزة على فكرة دولة القانون والمؤسسات ومن هذا المنطلق يتوجب أن نلاحظ أن مفهوم السلطة ذاته أصبح يخلق البون الشاسع بين الدستور وكيفية التعامل معه تنقيحا وتشريع .... الخ، من ناحية وبينه وبين تطبيقه القانون في حد ذاته وبالتالي تراجع السياسي المرتهن، حصرا، لمفهومي السلطة والحكم.

إن الغاية من كل هذه الإشارات هي بيان أن القرار السياسي في شكليته، في معياريته، في صلاحيته وفي طبيعته لم يخلف في شيء عما كان عليه منذ القرن التاسع عشر، على الأقل، وإلى حدود اللحظة سواء خضع لدولة القانون أو لدولة الاستثناء أو لبراديقم (Paradigme) معسكر في السياسة العالمية الراهنة.

ولذلك تتوجت الإشارة إلى شيئين على درجة قصوى من الخطورة خاصة من ناحية ارتباطهما المباشر بواقع الممارسة السياسية، وأهم من ذلك، واقع الحياة الاجتماعية لما يسمي بـ "المواطن" .

1- عدم استجابة البرنامج السياسي للشرط الأدنى السياسي المتعلق بقيادة البشر، اعني المسمي "إنسان".

2- تهميش وتغييب الشرط الضروري للعمق الاجتماعي المفترض لكل برنامج سياسي يعني "الأحياء".

3- نظرا لهذه المعطيات واعتبارا بكل ما يتغير في العالم من هروب إلى الجريمة المنظمة، المهذبة والنظيفة والعنف الصامت والرمزي والعذب من ناحية، والتضحية الرمزية والفعلية بالمسماة "حياة" من ناحية أخرى، يصمم أساتذة تونس العاطلون عن العمل، وبعد استنفاذ كل أساليب الصمود والمقاومة على طرح مشكل البطالة على أنه محور الاغتراب الأخطر والسبب الرئيسي في سلب الكرامة وإضعاف القدرة على الحياة واعتبارها قيمة القيم كلها، بل وحتى الأمل فيها، علاوة على المساس بقيمة ما يسمي بالأوطان.

ونتيجة لذلك، لا بد من التنبيه إلى أن البطالة هي التي، مشكل متقدم من العمل الميت، ثقف وراء الفقر والإقصاء وكل ما ينجر عنه من كوارث وتوترات وتناحرات... يخص الإنسانية المفتتة بل أنها أصبحت تقتل العمل وتنخر الحياة.

وبعد أن كان العمل محور استلاب الحرية وبعد أن كانت الحياة محور الإيجاب انقلب الأول إلى محور السلب المطلق اليأس (لولا الكرامة التي يفرضها العقل المادي على الهوى اللامادي)، وأصبح العمل، خاصة مع تقدم فكرة اللامادي هذه، مركز الإيجاب المطلق –الأمل- وكلاهما ليس اقل خطورة من غيره على البشر باعتبار اختلال التوازن بين الحياة والموت وهو جوهر المجهود البيوسياسي المفترض الانشغال به راهنا.

وإن لم يكن الهدف من هذه الكلمات البسيطة، التشخيص التمهيدي والإشارة إلى أحد المداخل التحليلية الضرورية، فانه لزم البدء من هنا لقول شيء واحد: الشغل هو المدخل والضامن الوحيد الممكن للحياة وبكل ما يتكثف فيها وما يبدع منها وعنها.

4- من اجتماعي وسياسي وعلمي وثقافي ... بحيث لا مصداقية ولا معني ولا مغزى لأي شيء لا ينطلق لان هنا المبدأ سواء كان واقعا أو محتملا.

ولهدف واحد : العقلانية المركزة على فكرة الحياة بكل الأحياء العقلانية للسلم.

من هنا ومن هذه الخيارات المبدئية يحق لأساتذة تونس العاطلين عن العمل بان يطالبوا بكل استقلالية ومسؤولية بحقهم في الشغل وفق البدائل والمقترحات المقدمة لكل سلط الإشراف منذ ما يزيد عن الشهر فيما يتعلق بالتعليم الثانوي ومنذ ما يزيد عن الشهر فيما يتعلق بالتعليم الثانوي ومنذ ما يزيد عن الثلاثة اشهر ونصف في علاقته بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وتمسكا بالحياة، بالكرامة، بالعلم والأخلاقيات والحق في التفكير في مستقبل هذا الوطن نصمم على الشغل بأي ثمن.

الإشارات الخطابية

التلميحية الصحفية ..... وبعد ؟

****

- ثمة مجموعة من الملاحظات التي تفرضها وقائع يتوجب الانطلاق منها لإيجاز تشخيص الأزمة طالما لا تؤثر في "طبيعتها" المصنعة والمقننة أي نوع من أنواع البدائل:

1- لا وجود "لعوامل مساهمة" طالما أن المشكل لا يتعلق بظاهرة طبيعية بضرورة خارجية عن النطاق أو بيد خفية تفاقم الأزمة . وعليه فان تحليلنا للمسألة لن يكون لا تبريريا – تبريئيا ولا استنكار – تجريميا.

2- إن ما يهمنا في هذا الأمر ليس التفاقم في حد ذاته وليس الغرض في محاولة فهمنا هذه تفسير تأويل أو تشريع البطالة كبطالة، لأصحاب الشهائد العليا أو لغيرهم.

3- لا بد من التعرض للانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة وهنا بالذات يمكن أن نفكر في عوامل مساهمة.

4- لا بد كذلك من نقد التوجهات العامة الطافية على السطح والمعمول بها والكشف عن خلفيتها الحقيقية من جذورها، وكذلك دوافعها (ما خفي، ما اخفي وما ظهر منها) وهنا فقط يمكن أن نتكلم عن طرق معالجة.

5- إن الطرق التي تم العمل بها منذ الامتحان النفسي والتقني ثم الكاباس، لا تحجب المشاكل التي تضرر منها العديد حتى قبل هذه المرحلة والتي يعود اغلبها إلى مسائل معروفة لدى القاصي والداني وهي المراقبة والوصاية على المهنة، دمغجة الدرس وسلب المدرس والحد من قيمة المعرفة والطاقة الرمزية للعلم مع الولاء، المحسوبية، الجهوية، الرشوة وكل أشكال المتاجرة بأشياء يفترض أن تكون غير قابلة للاحتواء والتصرف لما أنها تدل على أن الجاري به العمل هو لم يتغير ولم يطرأ عليه أي تحسن نوع وقيمي يذكر بل إن الأمر يزداد سوءا يوما بعد يوم.

- عدم احتمال هذه الطرق بآلياتها، بالنسبة لمن وضعها أو بالأحرى نقلها وأملاها، لشروط تبديلية أو بدائية فهي لا تحمل في طياتها وفي علاقتها بمدي تطبيقها وبمدي جداولها وفعاليتها وحتى نتائجها ما يعاضدها أو يغيرها أو يستصدر منها الحد الأدنى من الأهمية التي تكون بها قادرة على أن تكون مقبولة ولو بصفة بسيبة جدا.

وبناءا على كل هذا فهي تمشيات مسقطة، فاشلة بشكل مطلق وخطيرة بصورة بالغة. فلا حق لطالب العلم ولا لطالب الشغل في المساهمة في رسم مسيرته ومصيره منذ البداية. ولا علم الذي يتلقاه بيداغوجية ولا مناهجه، ولا مناخه يصلح لمهنة ما من المهن جميعها. وهذا تدمير لمستقبل بأسره وعدم احترام للعلم وأخلاقياته وعدم تعويل على المعرفة، الوعي، البحث وعدم التفكير في التقدم والتطور...

ولا الشغل الذي يعرض في أيامنا هذه ينسجم ويستجيب لطبيعة الاختصاص ولا للكفاية ولا للطموح إلى المساهمة في إرساء ونحت مستقبل نير لهذا الوطن. فلا التدني الشامل يحتاج إلى تحليل مطول وإثبات مكثف ولا الفساد العام يحتاج إلى إبلاغ واسع وبرهنة علمية. فبرنامج الإصلاح الهيكلي، ومدرسة الغد والمدرسة الافتراضية والتعلم عن بعد والدراسة مدي الحياة ومجتمع المعرفة والخصخصة... الخ وكل التبريرات الإيديولوجية خطي زائفة وملغومة ومجرد شطحات طائشة وغير مسؤولة، سائبة وغير موضوعية بالمرة بل هي هروب إلى الفراغ لا مبرر له وقفز في الهواء لا علاقة له بالموضوعية.

والأخطر من هذا كله، الانسياق الوهمي والاستسلام المرضي والذهول والغيبوبة في مواجهة الواقع من طرف المتضررين الضحايا لأنهم لم يدرسوا شيء فتخاذلوا وعجزوا على أن يكونوا أصحاب حق بل أنهم تناسوا إخلالهم بالتوازن الاجتماعي وعدم وفائهم لما عهدته إليهم المجموعة الوطنية في علاقة بمستقبل هذا الوطن. وبالمقابل التغافل والاستخفاف والتورط الإرادي والمتعهد في واقع شديد الخطورة وعديم الأفق من طرف ذوي الحل والربط الذين لا يرون إلا مصالحهم المباشرة بل أنهم لا يرونها لأنها ضيقة جدا عليهم وعلى الجميع، والذين لم يعد يربطهم أي رابط حقيقي بذوي الشأن من هذا الشعب نتيجة الانغلاق المطلق، التوارط (التوريط المتبادل) في الدوائر المقفلة نتيجة سياسات البيروقراطية والتكنوقراطية والفوقية الوهمية. وهو ما افرز ولازال يفرز التهميش والإقصاء وحتى الحرمان من الدراسة المعمقة، وتفه وحقر قيمة الشهائد العلمية ومس في العمق قيمتي الكرامة والحياة.

وإذن، لا بديل سوي الثوابت والمتحول منها.

لا بديل اقل من الأشياء القابلة للمرحلية والفصل، اعني:

- سنة التحرج
- سن العاطلين
- الملف العلمي
- الوضعية الاجتماعية
- تكثيف وتنويع وتظافر الاختصاصات
- المساواة بين الشهائد بعد الأستاذية فيما يخص التعليم الثانوي.
- تحديث المناهج والمواد وربطها بما يدعم الوعي بطبيعة وضروريات ورهانات العلم والقيم والتقنيات ومساهمتها في إثراء أدب وعلم وتقنية المرحلة التي نعيش فلسفتها، كيفية مواجهتها والتقدم فيها.

2) حلّ المشاكل التقنيّة فيما يتعلّق بالتقاعد وتوزيع الساعات وعدد التلاميذ والموادّ المدرسيّة ... القوانين الأساسيّة...

- الفصل العقلاني بين المستويات وحلّ كلّ مشكل على حدة فيما يخصّ العاطلين عن العمل الّذين تجاوزوا الأستاذية فيما يخصّ استحقاقاتهم المادّية والأدبيّة.

- وأهمّ من كلّ هذا، الوضوح والشفافيّة العلنيين فيما يخصّ كلّ تفاصيل الانتدابات، التعيينات، العقود، البعثات، اللّجان، الكشوفات، المقرّرات، الاستشارات، التحويرات، المواقع الشاغرة، الساعات الإضافيّة.

وأنا أدعو من موقعي هذا وباسمي الشخصي غيرةً على العلم وأهمّيته الحاسمة في مستقبل هذا الوطن العزيز، وعلى اعتبار أنّ ذلك حقّ من حقوقي ذا أولويّة فائقة الأهميّة وبالغة الضرورة، إلى فتح هذا الملفّ بصورة علنيّة وجذريّة لحلّه بصورة نهائيّة بمساهمة الجميع متّفقين كانوا أو غير متّفقين.

صلاح الداودي (باحث في الفلسفة)
لجنة العاطلين

لماذا إضراب جوع شرس

أكثر من مليون عاطل عن العمل منهم أكثر من 200 ألف حامل شهائد : من شهادة ختم التعليم الأساسي إلى الدكتوراه، هذه هي تونس الفرح الدائم، تونس الخضراء التي فداها الألوف في المعركة ضد الاستعمار المباشر فكافأناهم الطغمة الحاكمة حاليا بان جردت الأجيال التي عقبتهم من حق كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لمجتمع الديمقراطية والمؤسسات وكافة الدساتير العالمية ومن بينها الدستور التونسي الذي رغم كثرة التلاعب به لا يزال ينص في بنده الرابع على حق العمل لكل مواطن طبعا إن كانت مفاهيم المواطنة والمواطن واستتباعاتها لا تزال قائمة الذات المعمول بها فضلا عن الاتفاقيات مع المنظمة الدولية للشغل وخاصة الاتفاقية الدولية للعمل رقم 102 والتي تعتبر البطالة إحدى المخاطر الاجتماعية وتنص في ملاحقها على حق العاطل في التغطية والضمان الاجتماعيين.

لقد أقدمت الحكومة التونسية دون وجه حق وبتصرف فردي لم يتم استفتاء الشعب فيه كما تم استفتاؤه في ماي 2002 على توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 1995 بعد أن مهددت له الأرضية اللازمة بانسحابها من مجال التدخل الاجتماعي وبالتالي فقدت مشروعيتها القائمة على إعادة المال العام (والذي تسلبه في إطار جبائية وخطايا مالية نازلة على كادحي هذا الشعب كأمطار بوسالم التي أودت بحياة العديد) في شكل خدمات وتوفير فرص عمل قارة تضمن التواصل البيولوجي والحدود الدنيا من الكرامة الإنسانية تمنع الفرد من مد بيده للتسول والتواكل وبالتالي الجنون والانحراف خاصة بعد انسداد الآفاق كلية أمام حاملي الإجازات فالتجئوا إلى التسجيل في المرحلة الثالثة واحترفوا التسكع في أزقة الحواضر الكبرى بحثا عن موارد حتى وإن كانت غير قارة وعن أعمال أحيانا مشبوهة وأحيانا أخري وضعية مقارنة بـ 17 سنة قضوها على مقاعد الدراسة تعاملوا فيها مع أعمال عباقرة الفكر البشري بما يتضمنه من ديمقراطية وتقدمية وثورية وتأملوا خلال هذه السنين الطوال في تجارب الشعوب وكانوا محمولين بآمال عراض في تحسين صورة بلادهم التي ما فتئت تهتز أمام العالم الخارجي وتعويض أهاليهم عن التضحيات الجسام المبذولة، فكم من فلاح فقير باع حتى نفسه من اجل ابنه الطالب وكم من عامل تحمل ضغوط وانتهاكات أعرافه في سبيل أن يرى فلذة كبده كفيلا له رادا إليه الاعتبار المفقود ولا تزال الحلقة تضيق فتعمق من المأزق الاقتصادي والاجتماعي الذي تتخبط فيه البلاد ويتحمل أتعابه أبناء الشعب مما دفع بنخبة من خيرة شباب تونس إقتداء بمن فداها بدمه واستعدادا لفائدتها من جديد إلى الدخول في سلسلة من التحركات والاحتجاجات التحموا أثناءها بالمواطن المنتهكة حقوقه، وبالضرورة، بالبوليس، وخاصة السياسي منه، مطالبين بالحد الأدنى المضمون من حقوقهم المسلوبة فعليا والشبه مكفولة نظريا وحصروا هذه المطالب في نقاط أهمها إيقاف كابوس الكاباس وتوفير فرص عمل جديدة بالترفيع في نسق الانتدابات وذلك بالتخفيض في سن التقاعد وحذف الساعات الإضافية وسن قوانين تمنع أساتذة الثانويات من التدريس في المعهد الخاص وتغطية العاطلين من حملة الشهائد العليا اجتماعيا وتحديد سقف زمني لبطالتهم.

لم يسكن الوهم في ذهن هته النخبة ولم يحركها الزيف ولا التشنج إذ لم تطالب بسحب الامتيازات من رجال وأعوان السلطة وحاشيتهم وإعادة توزيعها بما يخدم ملف التشغيل ولم تطالب بإجبار الـ "128 رجل أعمال" على إعادة المال العام وإدماجه في الدورة الاقتصادية بما يعني ذلك من فتح فرص جديدة عديدة أمام حاملي الشهائد العاطلين ولم تطالب بتقليص أجور الموظفين الكبار والبرلمانيين والوزراء وإلغاء التعويضات والمنح المقدمة لهم مما يوفر آلاف مناصب العمل سنويا ولكنها طالبت فقط بتمكينها من حقها في العمل على قاعدة الاختصاص وبالتالي إنهاء حالة الاحتقان التي يعيشونها والمرشحة للانفجار في أية لحظة خاصة بعد تزايد عمليات التفويت في القطاع العام لصالح الرأسمال الخاص مهما كانت جنسيته مما يؤدي إلى تسريح إعداد ضخمة من العمال الذين ينظمون إلى أفواج عاطلي الجامعة التونسية وإمكانية تنظمهم أو انفجار احتجاجاتهم تبقي واردة والمؤشرات كلها تؤكد سلامة هذا الرأي.

ورغم معقولية ومشروعية مطالبهم فقد جوبهت بالمغالطة الإعلامية المقصودة والرفض المبطن والمعلن مما أدي بالبعض من هته النخبة إلى اتخاذ أخطر قرار قد يتخذه الإنسان وهو المغامرة بحياته من اجل مطلب، وليت الكل شاركهم في ذلك وهو ما يعني على الأرض الواقع الدخول في إضراب جوع شرس من اجل تحقيق مطالبهم إلي تمثل في الأصل مطالب حوالي 80 ألف تونسي هم حملة شهائد عليا عاطلين عن العمل، وقد يؤدي هذا الإجراء إلى وفاتهم لكن الإشكالية التي ستطرح آنذاك هل أسمعت صرخاتهم أحدا لتمتد يد أخرى فتحمل مطلبهم وتناضل من اجله.

رمزي صابر
مجاز في التاريخ

ما الغاية من الكاباس؟
وماذا تعني الصيغ الجديدة للتدريس بالتعليم الثانوي؟

لا يكاد يأتي شهر سبتمبر إلاّ ويكثر الحديث في كلّ بيت عن مناظرة الكفاءة في التدريس في التعليم أو ما عرف في الشارع التونسي بالكاباس.

بعد 17 سنة من الدراسة يتمّ اختتامها بشهادة في مادة من المواد يجد الأستاذ نفسه مجبرا على تخطّي هذه المناظرة للالتحاق بصفّ التدريس أي ممارسة حقوقه الدستورية والبديهية بعد نيله شهادة من أساتذته يعترفون له فيها بأنّه أصبح قادرا على التدريس بما أنّه أستاذ وإذا ما نجح في الاختبارات الكتابية الممتدّة على يومين وتجري في مراكز الولايات والتي يتمّ تعليقها في مقرّ المندوبيات الجهوية للتعليم الثانوي ولا تعلنها لجنة الإصلاح (وهو ما يفتح مجالا كبيرا للتساؤل حول مصداقية النتائج ومجالا آخر للتأويل حول الجهات التي أعلنتها وأصدرت قائمة الناجحين)، فإنّ الأستاذ يجبر على الدخول في تربّص بيداغوجي غير مدفوع الأجر خلافا

لقوانين التربصات الجاري بها العمل في القطاعات الأخرى ومن ثمّ يتحوّل إلى الاختبار الشفاهي الذي يكون الكلمة الفصل في إمكانية التحاقه من عدمها بسلك الأساتذة المباشرين للتدريس.

وإن غضضنا الطرف وبصفة قصدية عن إمكانية التجاوزات المفتوحة في هذه المناظرة وعن الحديث الدائر في الشارع التونسي كلّه عن مخصصات هاته الجهة وتلك في قائمات الناجحين بدون اعتبار الأحقية العلميّة والظروف الاجتماعية والأقدمية وما إلى ذلك من مقاييس يمكن اعتمادها في الانتداب، فإنّ المناظرة بشكل عامّ لا تفي بكلّ الحاجيات القطاعية ومن هنا يأتي السؤال حول الجدوى منها خاصّة مع انعدام الرقابة وتوقف دور لجان الإصلاح في وضع الأعداد دون إعلان النتائج، واعتمادا على بعض الأرقام نلاحظ النسق الضعيف جدّا للانتداب مقارنة بالخرجين سنويا وأفواج العاطلين الأساتذة المنتظرين أدوارهم، إذ تنتدب وزارة التربية سنويا حوالي 3 آلاف أستاذ وهو رقم أقلّ من عدد خريجي كليات البلاد ومعاهدها العليا في كلّ سنة على الرغم من أنّ قطاع التعليم الثانوي يشكو من نقص حادّ فمعدّل الساعات الإضافية المقدّم من طرف سلطة الإشراف والذي يقدّر بساعتين لكلّ أستاذ نتيجة ما لا يقلّ عن 70 ألف ساعة إضافية، ممّا يعني حوالي 3 آلاف موطن شغل إضافي لأستاذ ملّ البطالة. أمّا مشكلة الاكتظاظ والتي ترهق إدارة المعاهد وأساتذتها على حدّ السواء، واعتمادا على الأرقام، فإنّ معدّل التلاميذ لكلّ قسم هو أكثر بكثير من المعدلات الدولية بما يفوق بين 7 و10 تلاميذ في القسم الواحد هم أزيد أي أنّه في حال الانضباط إلى المعدلات العالمية لتخفيف العبء الملقى على كاهل الأساتذة المباشرين فإنّ إمكانية تشغيل أكثر من 6 آلاف أستاذ تصبح واردة جدّا وتنتهي مشكلة الاكتظاظ ويتقلّص تدريجيا عدد العاطلين المجازين.

وفي جانب آخر، فإنّ 20 % من أساتذة التعليم الثانوي قد تجاوزوا سنّ الـ55 بما يعنيه ذلك من إرهاق وصعوبة في التأقلم مع شباب ذهنيتهم مختلفة كليا عن ذهنية سنوات قليلة مضت ممّا يفتح الباب على مصراعيه أمام الفوضى في الأقسام خاصة في ظلّ الاكتظاظ ومشاريع الإصلاح التي لا تكاد تنتهي بمعنى أنّ أكثر من 11 ألف أستاذ مباشر حاليا هو في سنّ متقدمة لا يمكن أن تسمح له بالتدريس ارتباط بحالة الإرهاق المنجرّة عن هذا العمر.

وتعتمد وزارة التربية كصيغة لا تتجاوز المشاكل المطروحة خاصة بعد تبين فشل صيغة الكاباس، الأساتذة المعاونين (AMACA)، وهذا الصنف من الأساتذة يمثّل صيغا قديمة تعود إلى الستينات جاءت لملء فراغات

وهم من خريجي جامعة المشرق غير مختصين في مواد ولكنّهم يدرسونها. وفي سنة 1997 كان هناك 4000 أستاذا معاون غير مختصّ وقد تمّ التوصل إلى اتفاق بين سلطة الإشراف والنقابة العامة للتعليم الثانوي يتمّ بمقتضاه إدماج هذا الصنف وترسيمهم. أمّا صيغة الأستاذ المعاون حاليا فهي لا تستجيب البتّة للشروط القديمة خاصة وأنّ المعنيين بها يباشرون التدريس في مواد تمثّل اختصاصاتهم الجامعية فالسؤال الذي يطرح هو ما الجدوى من هذه الصيغة؟

في نوفمبر 2002، تمّ تحديد سقف زمني للمعاونين ممّا خلق إشكالية داخل القطاع خاصة وأنّ التجربة أثبتت أنّ 80 % منهم لا يتجاوز مناظرة الكفاءة والوزارة حاليا – على ما نسمع – بصدد تشريع وتهيئة نصوص قانونية لاعتماد صيغة معاونين بصفة نهائية وإغلاق باب إدماج هذا الصنف من الأساتذة وهو معطى كارثي في حال تطبيقه بما يعني ذلك من خلق باب جديد للتلاعب والتحيّل والتدخلات من هذه الجهة وتلك، فماذا يعني انعدام إمكانية إدماج هذا الصنف إذا لم يكن إمكانية الاستغناء عن خدماتهم في أيّ وقت دون ضوضاء وتدخّل نقابي واستتباعات قانونية؟ وماذا يعني العمل دون إمكانية التمتع بالتقاعد وما إلى ذلك من حقوق بعد بلوغ سنّ العمل القانونية القصوى وبلغة أخرى إذا كانت للوزارة طاقة للانتداب فلماذا لا يكون الانتداب الاعتيادي دون اللجوء إلى هذه الصيغة التي تفتح مجالا شاسعا لآلاف نقاط الاستفهام؟ ولماذا لا يتمّ إدماج هؤلاء نهائيا دون أن تكون أيدهم على قلوبهم في انتظار قرارات طرد لا يمكن اعتبارها تعسّفية من الناحية القانونية نظرا لأنّها ستصبح استغناء عن خدمات "معاون" ليس إلاّ' وما الذي فعله 45 ألف مجاز ليعاملوا بهذه الطريقة الدالّة على الاستخفاف؟ ولماذا الإصرار على الحلول الترقيعية وتحويل وجهة الأساتذة إلى أنشطة اقتصادية هشّة تتمثّل بالأساس في الانتصاب للحساب الخاص ليفلسوا فيما بعد طالما وأنّ الانضباط للقواعد العالمية المعمول بها في قطاعات التربية والتعليم يؤدّي إلى تجاوز المأزق الحالي.

سياسة التعليم في تونس تشجع على الجهل

بطالة أصحاب الشهائد معضلة تزداد تفاقما يوما بعد يوم. والملف لم يطرح قيد الدرس الجدّي والحقيقي بعد ونقرأ في بعض الصحف اليومية عن حلول وتجاوز لهذه الأزمة في خلق مواطن الشغل وتشجيع أصحاب الشهائد العليا على الاستثمار الخاص. كما نسمع مرارا وتكرارا أنّ مشكلة التشغيل تلقى عناية وتطرح ضمن الأولويات المطلقة لسياسة الدولة.

ومنذ عشرية أو ما يزيد يتراكم عدد طالبي الشغل من خريجي الجامعة دون تحقيق حدّ أدنى من حق الحياة الكريمة ويتجاوز في أغلب الحالات أعمار خريجي الجامعة طالبي الشغل الحد الأقصى من قانون الوظيفة العمومية دون الانتباه إلى ذلك وما ينعكس عنه من مخلفات نفسية وما يخلفه من تناقض بين الشهادة العلمية المتحصّل عليها وما يعيشه صاحب الشهادة العلمية في واقع الحياة من إقصاء وتهميش.

هذا بدوره ما يطرح مشكلا آخر في علاقة بسياسة التعليم، حيث لم يعد للعلم أيّ أهمية وأيّ اهتمام للأجيال القادمة الوافدة على الجامعة. إذ تحوّل العلم من مستواه المعرفي التأطيري إلى مستوى برغماتي نفعي، فأصبح التلميذ أو الطالب ينقطع بشكل مبكر عن الدرس حتى لا تفوته فرصة العمل في مؤسسة أو قطاع يحقق له بصورة مؤقتة مصروف جيبه اليومي. هذا إن توفرت فرصة العمل أصلا. لكن في أغلب الحالات ينقطع الطالب عن مواصلة الدروس للالتحاق بالتكوين المهني عساه يجد شغلا ما دامت الشهائد العليا ليست ذات قيمة وأهمية في اعتقاده.

إنّ انحباس الحلم وانقطاع الأمل هو ضرب لقيمة العلم وجدوى التفكير في عقول وذوات مفكرة قادرة على حمل

المشعل والدفاع عن راية الوطن لأنّه ليس من السهل في عالم متطور بنسق سريع وعلم يواكب آخر الأحداث بنسق أسرع أن نواجهه بعقول خاوية غير قادرة على استيعاب المعلومة.

ولعلّ إهمال هذا الجانب الخطير من المسألة يؤكد عدم جدية التفكير في مستقبل هذا الوطن في غياب البعد الاستراتيجي، وهو دليل على تكريس ثقافة الأنانية ومركزية الذات بحيث يتحول الزمن لديها إلى مطلق الحاضر.

إنّ المصلحة العليا ومصلحة الوطن المشتركة تقتضي منّا التشجيع على اكتساب العلم والمعرفة لأنّهما السلاح الوحيد لمجابهة الأخطار الآتية وأنّه لا يمكن بناء وطن والحفاظ عليه دون أن نتسلّح بالعلوم وان تكون لنا عقول قادرة على التفكير والنقد ومواكبة التطورات العلمية الحقيقية وبإمكانها الخلق والابتكار والإبداع.

إنّ سياسة الدولة اليوم لا تشجّع على العلم وهذا ما يستجدّ الآن في ارتفاع معاليم الترسيم والتكلفة التي يتكبّدها الطالب في المصاريف الجامعية بين نقل وسكن وأكل حيث نلاحظ أنّ معاليم الترسيم بلغت في المرحلة الثالثة مائة دينارا وبين 30 و40 دينارا في المرحلة الأولى والثانية من التعليم العالي. ولم يعد للطالب حقّ التمتّع بالسكن إلاّ لسنة واحدة على أفضل الوجوه من أربع سنوات على الأقل لدراسة جامعية ليبحث عن مسكن لائق على وجه الكراء في ظرف أصبح السكن مشكلا عويصا إن توفّر فمعاليم كرائه مشطّة جدّا وبين كراء المسكن وظروفه البائسة في غياب حدّ أدنى للسكن اللائق يلهث الطالب وراء الحافلة صباحا مساء إن استطاع توفير مبلغ بطاقة النقل التي يستلّ ثمنها من المنحة الجامعية إن توفرت وهي لم تواكب التطورات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية لأنّ الطالب يخيّر استهلاك ما تيسّر من الأكل على دخول تلك المطاعم الجامعية.

ينتهي بنا المطاف بعد الحصول على شهادة جامعية عليا إلى رحلة عذاب أخرى هي البحث عن شغل ينسي متاعب الحياة الدراسية ومصاعبها التي غابت فيها لذّة البحث والقراءة وفهم الدروس. وأمام انسداد الأفق في غياب العمل اللائق وغير اللائق ترجع من جديد إلى مقاعد الدراسة ومواصلة العلم فلا نجد التشجيعات الكافية الكفيلة بالحصول على شهادة جامعية في الاختصاص كدراسات معمّقة، أمام ظروف حياة صعبة تتعاطى من خلالها نظام الوجبة الواحدة لا تتوفر فيها شروط الوجبة الكاملة ممّا يؤدي بك إلى حالة من سوء التغذية. فهل الدولة تشجّع على العلم والتعلّم؟

نرى أنّ سياسة الدولة تشجّع فقط على أن تحوّل المواطن إلى كائن استهلاكي رغبوي في تغييب الجانب العقلي والفكري فيه وهو أن تجبره على مواكبة آخر صيحات الإشهار وثقافة التهميش على شوارع المدينة وتمرير خطاب إعلامي وثقافي يطمس إنسانية الإنسان فينا. والتعامل معنا فقط من جهة البعد الحيواني أو السلوك الأمني لمن أراد إحياء الإنسان فيه عند رفض الذلّ والقهر والتركيع وعدم انصياعه وسيره مع القطيع. ولا يرفض حياة القطيع والبهائم إلاّ من كان كائنا عاقلا، من هنا فإنّ جهاز الدولة في تونس يشجّع على قتل العقل وعدم التفكير الجدي في حلول جذرية لأزمة البطالة وخاصة بطالة أصحاب الشهائد في حين أنّ المدخل للحلّ واضح.

محمد رفيق العادل
مجاز في الفلسفة

العاطلون عن العمل يردّون على معطّليهم
إلى متى الكذب على الطلبة والعاطلين والشعب ؟

جاء في ردّ السيّد كاتب الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري يوم 25 مارس 2004 على السيّد النائب في مجلس النواب – إبراهيم حفايظية- فيما يتعلق بإلغاء الكاباس واعتماد الملفات في الانتداب حسب أقدمية التخرّج والمعدلات والحالة الاجتماعية أنّ أحسن وسيلة لانتقاء المترشحين للعمل كأساتذة هي الكاباس لما فيها من تكافؤ للفرص. ونحن نشير إلى عدم توفّر الفرص أصلا لكون شريحة هامة ترفض التعامل مع مناظرة الكاباس من حيث المبدأ لأنّها مشروع انتقائي وتصفوي.

يبدو أنّ هذا الردّ " الاستطوانة " يحيل كون تمثيل النواب في البرلمان للشعب لا معنى له إذ يغيب الحوار الوطني والجدّي الذي يخدم مصالح الشعب نظرا لكون هذا الردّ يقيم الحجة المطلقة وهو نفس ردّ كلّ ممثلي الحكومة، فلا فائدة من التمثيل البرلماني.

كما يقوم كلّ هذا الردّ على حقيقة مفادها أنّ أعضاء مجلس النواب الممثلين للشعب إنّما وجودهم في البرلمان مجرد صورة شكلية وديكور يمارس الوهم ومغالطة الجمهور لإقناعنا بمعالجة المشاكل وطرح القضايا وتفهّم الحكومة لذلك.

والحقيقة أنّ الأمر كذلك فالنواب يرتعون في واد غير ذي زرع ما دام المسؤول الحكومي لا يمثّل ولا يمتثل إلاّ لرأيه ويلتزم بموقفه على أساس أنّه غير قابل للنقاش أو التفاوض بشأنه رغم ما يخفي الأمر من مغالطات ومراوغة. وهنا نسأل السيد كاتب الدولة أمام التاريخ وأمام الشعب : هل الحكومة مقتنعة فعلا بهذا الرأي : أنّ الكاباس هي الحلّ الوحيد والأوحد؟ إذن بماذا يفسّر انتداب الأستاذ المتقاعد والذي لا علاقة له بالكاباس؟ هل هذا فعلا يعني تكافؤ الفرص، وماذا يعني انتداب أساتذة مساعدين أي غير متحصلين على الأستاذية في بعض الاختصاصات؟

هذا ما يحيل مرّة أخرى إلى المغالطة في نفي وجود مقياس الانتماء السياسي والاجتماعي لذوي القربى وعملية الفرز في الانتداب والترقيات حين يذكر السيد كاتب الدولة أن لا علاقة له بالواقع حين يقول : "هذا موضوع زايد إثارته." فلعلّ نفس الصحيفة اليومية " الصريح" التي سجلت هذا الموقف وفي مستوى الصفحة الثانية ليوم 26 مارس 2004 تحت عنوان " الترقيات بالحيلة والصداقة" لا يطلب منّا عناء البحث في مثل هذه التجاوزات.

إنّ هذا الأمر يدعو إلى الاستغراب والتعجب وينفي كلّ المصداقية للمقياس المعتمد في الانتدابات، كما يحمل إشارة إلى الضحك على ذقون أبناء الشعب الكريم. فإذا لم يكن ذلك كذلك فإنّكم تتحمّلون مسؤولية هذا الشعب ولا علاقة لكم به وتعيشون في كواكب أخرى وتديرون شؤونه.

لا غرو أنّ مثل هذه المواقف الارتجالية والقرارات الفوقية تحرم أبناء الشعب من حقّهم في المواطنة والعمل وحقّهم في الحياة تحت جملة من الشعارات التي لا تنطلي إلاّ على المجانين، وهذا لا يعني إلاّ الاستهتار بعقول أبناء هذا الوطن، والأكثر خطورة من ذلك هو حضور 42

نائبا من جملة 182 وهو دليل آخر على الاستهتار والتلاعب بهموم الفقراء. وإنّ الإصرار على هذا الموقف رغم وجود البدائل ليس إلاّ تعنّتا ورفض التعاطي الديمقراطي الحق مع أزمة التشغيل ومزيدا من التشريد لأبناء الشعب. ودليل تعنّت سلطة الإشراف وغياب التعامل السياسي مع الموضوع هو أنّها لن تتراجع بشأن الكاباس وفتح الملفّ بشكل جدّي مع مكوّنات المجتمع المدني والقوى الحيّة في البلاد.

محمد رفيق العادل.

بطالة أصحاب الشهائد الجامعية، من المسؤول ؟

عندما يصاب المجتمع بداء البطالة، علينا أن نقتنع بان هناك خللا ما في المنظومة الاجتماعية والسياسية في البلاد. أما عندما يتعلق الأمر ببطالة نوعية أي ببطالة فئة مؤهلة qualifiée فذلك يعني أن البلاد في أزمة اجتماعية وبالتالي سياسية خانقة.

اليوم وصل عدد المتخرجين من الجامعة العاطلين عن العمل حسب آخر الإحصائيات 45 ألف عاطل عن العمل وحامل لشهادة جامعية .

انه رقم مفزع خاصة وانه مرشح للارتفاع بالنظر لانعدام الحلول الجدية إلى زيادة تقدر بـ 20 % سنويا.

هذه الظاهرة جديدة على المجتمع التونسي الذي كان بـ15 سنة يختطف خريجي الجامعة حتى قبل تخرجهم (أساتذة التاريخ، الجغرافيا والرياضيات....) هنالك سؤال مباشر : من المسؤول ؟

قد يكون العامل الديمغرافي أي ازدياد الطلبة داخل الجامعة المرتبط بدوره بالنحو الطبيعي للسكان. ولكن المعروف عن هذه البلاد عربيا ودوليا والمعطي الذي لا تفوت السلطة مناسبة إلا وتتباهى به وهوإن تونس تعد اقل البلدان العربية نموا بنسبة 1.9 % وإذا ما نظرنا إلى عدد السكان الذي لا يتجاوز 10 ملايين ساكن يعيش مليون منهم في الخارج نلاحظ أن العامل الديمغرافي لا يتدخل لا بشكل هامشي في مشكل التشغيل في البلاد.

إذا المشكل في اعتقادنا متعلق بسياسة الدولة الاجتماعية . إذ يعود تزايد عدد الطلبة داخل الجامعة إلى السياسة التعليمية التي انتهجتها الدولة والإصلاحات المتتالية التي جعلت لها غاية واجدة وهي تحقيق اكبر عدد ممكن من الطلبة بانتهاج نظام تعليمي في المستوي الابتدائي والثانوي يشجع على الارتقاء الدائم وبدون مؤهلات علمية وخاصة في سنة الباكالوريا. فهو ما جعل الجامعة تكتظ بالطلبة ولكن بمستويات ضحلة في غالب الأحيان وذلك بشهادة الأساتذة أنفسهم.

في مقابل التشجيع على الارتقاء في السلم التعليمي وهو مشروع سهل ونجحت فيه بامتياز فان سياسة الدولة في مستوي انتداب خريجي الجامعة كانت فاشلة إذ جابهت هذا الكم الهائل من العاطلين عن العمل بالتجاهل أحيانا وبحلول تلفيقية أحيانا أخرى.

إن سياسة التعليم هذه هي جزء من سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم هذه السياسة على الانفتاح الخارجي في نطاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي من شروطها التفويت في قطاعات عديدة وبأثمان بخسة إلى رؤوس أموال خارجية. هذه السياسة التي تمكن الدولة من الحصول على قروض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بشروط اجتماعية أهمها زيادة عدد الطلبة وهو ما اجبر الدولة على انتهاج سياسة تعليمية تقوم على الكم لا على الكيف. في المقابل ترفض الجهات المقرضة رفضا قاطعا تخصيص جانب من هذه القروض لصالح مشاريع اجتماعية كالتشغيل مثلا. بل تستمر في مشاريع مثل البني التحتية وتحديث بعض القطاعات التي تخدم رؤوس الأموال الوافدة على البلاد والتي تشغل اليد العاملة بأجور زهيدة وتحرمها بين حقوقها النقابية .

هذا ما جعل الدولة تتخلى عن سياستها الاجتماعية وتواجه مشكلة أصحاب الشهائد بحلول تلفيقية وغريبة عن اختصاصات المتخرجين من قبيل صندوق 21-21 الذي جعل حسب ادعاء السلطة لمساعدة خريجي الجامعة لبعث مشاريع. ولكن ما هي هذه المشاريع ؟ إنها مشاريع غريبة كل الغرابة ولا تمد بصلة بتكوين الطلبة. فما معني أن يتكون الطالب في الفلسفة فتقدم له الدولة مشروع قرض زهيد لتربية الأرانب أو المواشي أوفي مجال الزراعة إن كان يملك أرضا؟ هل من المعقول أن يتكون طالب في العلوم الإنسانية ويتخرج لبعث مشروع فلاحي؟

إن الفلاحة لها أهلها والصناعة والتجارة وكذلك التربية والتعليم.

إن المتخرج من قسم الفلسفة أو التاريخ أو غيرهما من الاختصاصات لا يمكنه أن يربي لا أرنبا ولا دجاجة ولا غيرهما انه باختصار لا يمكن إلا تربية ناشئة ويعلمها أصول التفكير.

هكذا يتبين لنا أن ظاهرة بطالة أصحاب الشهائد نتيجة السياسة الاجتماعية والتي تتميز في اعتقادنا بالإسقاط والإقصاء والتجاهل للمواطن أينما كان موقفه ليس له الحق في صياغة القرار السياسي وبطالة أصحاب الشهائد وإن كانت ذات عمق اجتماعي فسببها سياسي.

غير أن أصحاب الشهائد ومن منطلق حركتهم المطلبية لا يتحركون بشكل حسي ودغمائي وإنما على قاعدة برنامج يقدم البدائل وهذه البدائل في اعتقادنا في المتناول إن الحل يبدو سهلا ويرتكز على نقطتين النقطة الأولى متعلقة بإصلاح طرق الانتداب وقطاع التربية والتعليم.

أما النقطة الأولى والمتعلقة بمراجعة الموازنة المالية للدولة فتهدف إلى التخلي عن المشاريع التي لا طائل من ورائها سوى إهدار الأموال العامة من قبيل الإجحاف في بناء المنشآت الرياضية وصرف الأموال في الاحتفالات وغيرها . وكذلك بانتهاج سياسة جبائية صارمة لا مجال فيها للتهرب الغريبي والرشوة والعلاقات وهذا ما يمكن الدولة من أموال طائلة تمكنها من تغطية نفقات قطاع التربية والتعليم.

أما النقطة الثانية فتتعلق بجملة من الإصلاحات .

1- إلغاء مناضرة الكاباس التي لا تهدف كما تدعي الدولة إلى اختبار الكفاءة وإنما جعلت لكي تجد الدولة مبررا للتخلي عن مسؤولياتها في الانتداب: " الأستاذ العاطل عن العمل هو الفاشل في اجتياز مناظرة الكاباس" . جعلت أيضا للفرز السياسي فكل طالب كان له نشاط سياسي داخل الجامعة وهو من حقه جعلت الكاباس لتصفيته وفي نفس الوقت تمكن

الكاباس المتنفذين من استغلال نفوذهم من خلال بيع الوظائف عن طريق الرشوة فسعر الكاباس كما هو معلوم عند غالب الطلبة وعند السلطة أيضا والغير مصرح به رسميا قد بلغ 4 آلاف دينار...

لذا فإلغاء هذه المناظرة وتعويضها بالانتداب المباشر حسب الأقدمية والملف العلمي والحالة الاجتماعية وحده كفيل بانتداب نزيه.

2- إعادة جدولة الساعات بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي، فغالب الأساتذة يجبرون مكرهين على تدريس ساعات إضافية قد تصل إلى 5 أو6 ساعات بالنسبة للأستاذ الواحد مدفوعة الثمن. فإذا ما تم تجميع هذه الساعات وتخصيصها لأساتذة جدد لمكن ذلك من خلق عدد هام من الوظائف. من جهة أخري يجب منع أساتذة القطاع العام من التدريس في القطاع الخاص وترك للأساتذة العاطلين عن العمل إلى حين انتدابهم.

3- تخفيض سن التقاعد في التعليم الثانوي إلى 55 سنة وهو مطلب الأساتذة أنفسهم وهو يمكن الأساتذة من فرص جديدة للعمل.

4- بما أن الأساتذة العاطلين لم يطالب بتشغيلهم بشكل فور فانه من حقهم التمتع بمنح مشرفة إلى غاية انتدابهم.

إن حل هذا المشكل كما يتبين من خلال هذا العرض البسيط والعام يبدو في المتناول وهو يتطلب فقط جدية في التعامل وإخراجه من كونه مشكل فرقي وجزئي وجعله مشكل وطني يهم جميع الأطراف. فعلى السلطة الإصغاء إلى العاطلين لأنها المسؤول الوحيد عن الحالة التي وصل إليها هذا المشكل.

بقي أن نعلم السلطة فقط أن وضعية الغبن التي تعيشها هذه الفئة مرشحة إلى إنتاج ظواهر خطيرة كالانحراف و" الحرقة " وآخر الإحصائيات بالنسبة للهجرة السرية تبين أن هذه الفئة أصبحت تسجل ضمن قوارب الموت. انه من المؤلم لمجتمع التفريط في أبناءه الذين يحرقون وثائق هويتهم التي تربطهم به ويركبون قوارب الموت إلى سواحل أوروبا ولكنه من المخزي على هذا المجتمع أن يفرط في الفئة الأكثر كفاءة والتي صرف عليها من الأموال الوطنية بتأهيلها.

إن الأستاذ العاطل عن العمل إذ يغادر بطريقة سرية لا يحرق فقط أوراق هويته وإنما يحرق أيضا شهادة جامعية.

مسعود الباشا

مجاز في التاريخ

مأزق بطالة أصحاب الشهادات الجامعية في تونس : الواقع والآفاق

I- أسباب تفاقم ظاهرة البطالة (بطالة أصحاب الشهادات)

إنّ الأزمة الاقتصاديّة العميقة التي يعيشها العالم المعاصر هي نتيجة الموجة الليبرالية التي أرادت ترتيب مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وفق قوانين السوق وحدها وهذه الفوضى الليبرالية المرتكزة على منطق الربح الأقصى أثرت بشدّة كبيرة على البلدان المتخلفة.

إنّ تونس ليست مستثناة ولن تكون بمنأى عن نتائج المأزق الليبرالي الذي يضعف جديّا اقتصاد بلدنا خاصّة مع مزيد تحريره وتوثيق ارتباطه بالخارج في إطار منظّمة التجارة العالميّة والشراكة مع الاتّحاد الأوروبي وفي تبعيّة للمؤسّسات المالية الرأسمالية التي يمثّلها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وفي هذا الإطار، أقدمت السلطات التونسية على اقتراض مئات المليارات من الدولارات شرط إخضاع بلادنا للنظام المدمّر لبرامج « التعديل الهيكلي » الذي ينظّم في الحقيقة تحويل ثرواتنا للأقطاب الاقتصاديّة وللدوائر المالية المهيمنة وذلك بالأساس عبر تسديد فوائض الدين الخارجي وعن طريق التنازلات والامتيازات المتعدّدة التي تمنحها المجلاّت القانونيّة للاستثمار الأجنبي في بلادنا.

فقد دفعت تونس خلال الـ 16 سنة الأخيرة حوالي 8 آلاف مليون دينار. ورغم ذلك ارتفع الدّيْن الخارجي من 4470 مليون دينار سنة 1987 إلى 16.017 مليون دينار سنة 2002.

ولوقف الاختلالات المالية ومن أجل ضمان الوفاء بالالتزام المالية، خفّضت الدولة الاستثمارات والنفقات العموميّة كما خوصصت قطاع الخدمات والمنشآت العمومية وأغرقت الشعب بالضرائب المجحفة مقابل الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية أمام السلع الأجنبية والدفع بالإنتاج الوطني إلى منافسة انتحارية خاسرة. والمتوقع حسب الاتّحاد العام التونسي للشغل UGTT أنّ ثلث 1/3 المؤسّسات الصناعية ستندثر.

إنّ انخراط الدولة في تيّار العولمة النيوليبرالية لن تكون له للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحّة وإلى تراجع مواز في طلب الإدارة العموميّة لليد العاملة المشتغلة بهذه الخدمات ونشير في هذا الصدد إلى استفحال ظاهرة بطالة الأطباء والمهندسين والأساتذة.

II- مظاهر ونتائج أزمة البطالة وعدم جديّة الدولة في حلّ هذه الأزمة :

إن أكثر من 200.000 تحصلوا على شهادات مختلفة لا يتمتعون بحقهم في العمل ومن بينهم أكثر من 70 ألف لهم شهادات عليا (أطباء، مهندسين، تقنيين سامين،أساتذة ..) يعيشون التهميش والإقصاء. ويعتبر هذا إهدارا للطاقات الذكية مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة كما تكون بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف والهجرة السرية، كما أن مشكلة البطالة تمثّل سببا لانخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمي من المواطنين تزايد تفقيرهم سيما وأن الشغل أصبح يخضع للاعتبارات السياسية البحتة ولأساليب الرشوة والتدخلات مثلما هو معمول به اليوم في مناظرات الكاباس « CAPES » والمدرسة القومية للإدارة « ENA » كما هو الشأن بالنسبة لبرامج الإدماج في الحياة المهنية بأنواعها « CEF » و CIVP وبرامج الصناديق الاجتماعية 21/21 و 26/26 التي أثبتت قصورها وعجزها في القضاء على هته الآفة، إذ أنها توفر يد عاملة شبه مجانية لأرباب العمل ومن هنا نستنتج أن هته الإجراءات عوض أن توفر العمل للعاطلين من أصحاب الشهادات فإنها أيدت استغلالهم بشكل تعاقدي. كما إن الرهان على الباحثين الشبان قد فشل لانعدام التمويل الذاتي وغياب الدراسات الفنية والاقتصادية ذات الجدوى في ظل المنافسة الداخلية والخارجية مع محتكري السوق. والحال أن مجلة الشغل قد أسست تدرجيا المبدأ "مرونة الشغل" وحولته إلى نشاط غير مستقر لكي يصبح امتيازا وليس حقا يضمنه الدستور والقانون.

III – الحلول والبدائل الممكنة للخروج من الأزمة:

إن غدا أفضل لممكن بالنسبة لأصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل شرط مناقشة الحلول وبلورة مخطط جيد من اجل التشغيل وذلك من خلال فتح ملف البطالة وتسليط الأضواء على الأسباب الموضوعية لهذه الآفة داخل البرلمان وأمام القوى الديمقراطية والأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية.

ومن موقعي هذا كمتضرر رئيسي من أزمة بطالة أصحاب الشهادات اقترح البدائل التالية:

- تطبيق ما نصت عليه الاتفاقية الدولية للعمل عدد 102 والمتعلقة بالقواعد الدنيا للضمان الاجتماعي والتي صادقت عليها الجمهورية التونسية وإرساء نظام للتامين الإجباري على البطالة.

- مراجعة الدستور التونسي ومجلة الشغل في اتجاه التنصيص على مبدأ حق الشغل، وتدعيم مبدأ استقرار العمل وضمانه.

- إلغاء المناظرات (مثل الكاباس ...) وتعويضها بمعايير تراعي الوضعية الاجتماعية (أقدمية الشهادة والسن ...).

- تمكين حاملي الشهادات من العمل في إطار التعليم الخاص بها يوازي الشهادة وضمان إدماجهم.

- تقليص عدد ساعات العمل دون فقدان الأجر في القطاعين العمومي والخاص مع تخفيض سن التقاعد مما سيمكن من خلق آلاف مناصب الشغل .

- إلغاء كل الساعات الإضافية لكل أصناف رجال التعليم وتعويضها بمناصب الشغل.

- احتضان المشاريع المقامة من طرف أصحاب الشهادات من قبل الدولة وضمانها .

- إلغاء تعدد الوظائف: عدم احتكار عدة وظائف في آن واحد إلى جانب ممارسة هؤلاء لأنشطة خاصة

- إصلاح النظام الجبائي ومنع أصحاب الثروات من التملص الضريبي وتخصيصها لخلق مواطن شغل.

كمال بريك

مجاز في التاريخ، عضو لجنة "رَادْ أنَاكْ تونس" بالجامعة

المأزق الاجتماعي الذي تعيشه البلاد. " أولئك الذين ليس لديهم ما يخسرون"

تعتبر ظاهرة البطالة ملازمة للاقتصاديات العفوية الاعتباطية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للسكان ولا تأخذ منهم حسب طاقاتهم وبعبارة أخرى اقتصاديات غير موجّهة الضرر منها أكثر من النفع بكثير وتشكل بالتالي إطارا للنهب واشتثراء فئة على حساب طبقات بأكملها.

وإذا ما أردنا التخصيص واعتمدنا الأرقام الرسمية المقدمة من طرف المعهد الوطني للإحصاء فإنّ عدد العاطلين التونسيين يبلغ سنة 2003 قرابة نصف مليون عاطل، هذا إذا ما تمّ الإقرار بالتعريف المقدّم للعاطل وهو الذي لم يعمل يوما واحدا خلال الأسبوع السابق للتعداد مصرحا أنّه مستعدّ للعمل بالغا للعمر بين 18 و59 سنة وهو تعريف كما نلاحظ لا يستجيب البتّة للمقاييس العالمية أو حتّى المنطقية المقبولة. فكيف يمكن احتساب الإنسان عاملا بينما لم يتجاوز في الواقع عدد أيّام عمله خلال سنة واحدة وفق المعهد الوطني للإحصاء الـ69 يوما؟ بمعنى أنّ كلّ شخص يبلغ من العمر ما بين 18 و 59 عمل لمدّة شهرين على سنة فهو غير عاطا!

إذا ما تبنينا التعريف الآتي : البطّال هو كلّ شخص يبلغ عمره بين 18 و60 سنة وعمل أقلّ من 120 يوما في السنة فإننّا سنجد بالتأكيد أنّ عدد العاطلين يتجاوز المليون عاطل ونكاد نجوم أنّ من بينهم أكثر من 200 ألف حامل شهادة ابتداء من شهادة ختم التعليم الأساسي وانتهاء بالشهائد العليا وهو ما يمثّل حسب التعداد العام للسكان والسكنى الأخير – حوالي عشر 1/10 من السكان و1/3 النشطين وهنا يحقّ لنا أن نتساءل خاصة إذا ما تذكرنا خطاب رئيس الدولة المؤرخ بـ5 ديسمبر 1995 والذي قال فيه بالحرف الواحد : " لا كرامة لشعب تعيش بعض فئاته الإقصاء والتهميش" هل يمكن الحديث عن كرامة الشعب التونسي الذي يعرف 1/3 قوى الإنتاج فيه الإقصاء الحقيقي والتهميش الفعلي عن الدورة الاقتصادية وليس لديهم ما يخسرون ؟

وإذا ما خصصنا أكثر ونظرنا لبطالة أصحاب الشهائد العليا فإنّ الأرقام وحدها تكشف حقيقة مرّة، فمن بين 6300 عاطل مجاز في 1994 إلى أكثر من 45 ألف اليوم أي أنّ العدد تضاعف 7 مرّات خلال عشر سنوات وهو مؤهل بالضرورة إلى الازدياد في غياب مخططات تنموية تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات التشغيل وتفتح فرص العمل بتكافؤ وشفافية وتدمج هته الطاقات المهدورة والمؤهلة أكثر من غيرها للانحراف والدمغجة في الدورة الاقتصادية، والظواهر اليومية المعاشة تدلّ على ذهنية الإحباط واستبطان الهزيمة والفشل وهي أرضية خصبة لإفراز ظواهر خطيرة وما استفحال الهجرة السرية والتسول وتعدد الجرائم وتنوعها إلاّ مؤشرات على مأزق خطير وغد قاتم رغم محاولات تأجيل الأزمة التي ستنفجر في شكل كارثة كبرى إن لم يتمّ تدارك الأمر خاصة مع توفّر البدائل.

بطالة أصحاب الشهائد مؤشر على مأزق اجتماعي

كثّف طلبة المرحلة الثالثة والتبريز بكلية العلوم الإنسانية 9 أفريل بتونس من تحركاتهم طيلة الأسبوع الماضي للاحتجاج والمطالبة بحقّهم في الشغل.

انطلقت هذه التحركات على إثر فشل 5 طلبة في إقناع المسؤولين بكتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا بالاستماع إليهم وللائحة المطالب التي كانوا أعدّوها. وبعد محاولتيْ اعتصام بمقرّ كتابة الدولة لجؤوا إلى فضاء كليتهم حيث نادوا لحلقة نقاش انبعثت على إثرها فكرة تنظيم حركة احتجاج جماعية ما تزال تتفاعل وتتوسع وقد تأخذ أبعادا اكبر من حيث الانتشار والتأثير.

وقد تشكلت لجنة موسعة من بين المعنيين عهد لها تنظيم التحرك والإشراف عليه فانعقدت سلسلة من التجمعات داخل الكلية وأمام مدخلها الرئيسي ضمّ ما

يناهز 500 طالبا رفعت فيها لافتات وتخللتها تدخلات ونقاشات حول سبل تطوير هذه التحركات قصد إبلاغ صوت هذه الفئة من العاطلين الذين اضطروا في غياب الآفاق إلى الترسيم بمراحل التعليم العليا. وعلى غرار لجنة 9 أفريل دبّت حركة الاحتجاج إلى عدد من المؤسسات الجامعية الأخرى مثل المعهد العالي ابن شرف والمدرسة العليا للغات الحيّة، وهي مرشحة لأن تمسّ عددا آخر من الكليات والمعاهد العليا. ولعلّه من الطبيعي أن تنتشر مثل هذه الحركة وبمثل هذه السرعة بالنظر لما بات لظاهرة بطالة أصحاب الشهائد من وزن عددي واجتماعي. فواحد وعشرون ألف عاطل عن العمل من أصحاب الشهادات الذين أحصاهم تعداد 1999 قد تضاعف طوال الخمس سنوات الأخيرة مرّة أو مرتين على الأقلّ. والحلول المبتدعة لمعالجة هذه الظاهرة مثل عقود التدريب المهني وتربص التأهيل للحياة المهنية وعقود التكوين والتشغيل والتأهيل قصد الانتصاب والعمل للحساب الخاص وبرامج التمويل عبر قروض التضامن والقروض الصغرى وغيرها فشلت كلّها في استيعاب هذه الظاهرة وتجاوزها لأنّها بقيت حلولا شكلية وأشبه بالبطالة المقنّعة والمؤجلة لا غير.

وليس من المبالغة في شيء القول بأنّ استمرار معضلة البطالة واستفحالها من شأنه أن ينزع النجاحات عن الاقتصاد التونسي التي كثيرا ما يؤكد عيها الخطاب الرسمي كلّ مصداقية. فأيّ معنى لتنمية اقتصادية إذا لم يستفد منها المواطنون كلّ المواطنين؟

فالإنسان هو منطلق وأداة وهدف كلّ نمط التنمية المتبع كضرورة وكحقّ لا يمكن المساس به. ومن هذا المنطلق واعتمادا على واقع التشغيل في بلادنا يمكن القول أيضا أنّ نمط التنمية الذي ما فتئت السلطات التونسية تتباهى به وتدبّج حوله الكثير من الخطب قد كشف عن حدود وفشل كبيرين. فأن تطال البطالة شريحة الكفاءات ذات الأهلية العلمية والعرفية العالية معناه أنّ سياسة الدولة الاجتماعية الحالية فاشلة ومن الممكن أن تؤدي إلى مأزق اجتماعي حقيقي لا يمكن حلّه إلاّ متى اشترك وبنفس المسؤولية في دراسته ومعالجته كلّ المجتمع بأحزابه ومنظماته وجمعياته وإطاراته وكفاءاته بكلّ اختصاصاتهم وخصوصا أولئك الذين هم خارج الحُكم.

جيلاني الهمامي
جريدة الموقف مارس 2004

السياسة التعليمية الجديدة في تونس والاتفاق العام حول تجارة الخدمات.

لعلّ أبرز أطروحة يستند إليها الخطاب الليبرالي المهيمن عالميا ومحليا هي أنّ المنافسة وتحرير التجارة هما الطريقة الأفضل في النشاط الاقتصادي العام. ولذلك أخضعت كلّ مجالات الحياة الاقتصادية إلى المنافسة وإلى مسار تصاعدي من التحرير التجاري. ولم تكن الخدمات الاجتماعية مستثناة من ذلك إذ أخضعت هي الأخرى إلى منطق التسليع.

وبما أنّ دخول حلبة المنافسة على المستوى العالمي يستوجب عدّة وكفاءة لازمتين أولت الإيديولوجيا الليبرالية اهتمامها بالمدرسة جاعلة إيّاها مخبرا يضمن إنتاج اليد العاملة – الرأسمال البشري- التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لحسن سير الاقتصاد وسوقا واسعة للاستثمار والتبادل تمكّن من مراكمة الأرباح.

إنّ هاتين السمتين لمدرسة اليوم و"الغد" هما اللّتان تفسّران ذلك التماثل الكبير بين الخطاب الاقتصادي الليبرالي والخطاب البيداغوجي والسياسي السائد حول المدرسة. وهذا التماثل هو الذي دفعنا إلى محاولة فهم الآليات التي يتمّ بها تحويل التعليم إلى سلعة وذلك من خلال البحث في الروابط الجامعة بين النظام التعليمي الجديد- الذي بدأ منذ 1998- الوارد تحت شعار " مدرسة الغد" وما أعدّته منظمة التجارة العالمية للمدرسة في إطار الاتفاق العام حول تجارة الخدمات.

ماذا عن منظمة التجارة العالمية والاتفاق العام حول تجارة الخدمات؟

بعثت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود رسميا في 1 جانفي 1995 وذلك بعد إمضاء الدول المشاركة، ومن ضمنها تونس، على النص الختامي في ندوة مرّاكش في أفريل 1994 وتعتبر ندوة مراكش هذه اختتاما لمفاوضات دورة الاورغواي التي دامت ثماني سنوات في إطار الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة.(الغات).

وهكذا عوضت منظمة التجارة العالمية الغات لتصبح بذلك مؤسسة دولية تتوفر على قانون أساسي مفصل ودقيق خلافا للغات الذي كان عبارة عن منتدى للتفاوض. ويعدّ تأسيس هذه المؤسسة الدولية العملاقة علامة على انتصار الأطروحة الليبرالية الساعية إلى تحرير التجارة على النطاق العالمي.

ولا يمكن لأي دولة ممضية على نص مراكش الختامي أن تعود إلى السياسة الحمائية أو أن تتبنى أي قانون من شأنه أن يمثّل حاجزا جمركيا يعيق حركة التبادل التجاري الحرّ. بل على العكس من ذلك فإنّ الإمضاء على هذا النص المؤسس للمنظمة يعني الالتزام بالتحرير المستمر للتجارة وتفكيك الحواجز الجمركية وذلك عن طريق مسار من المفاوضات ما يزال مستمرا. وإلاّ عوقب كل من يخالف ذلك بمثوله أمام هيئة التحكيم الموجودة صلب هذه المنظمة.

وقد تضمن اتفاق مراكش أربع اتفاقيات متعددة الأطراف هي : الاتفاق العام حول البضائع، **الاتفاق العام حول تجارة الخدمات**، الاتفاق العام حول حقوق الملكية الفكرية، الاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة العالمية.

يندرج التعليم باعتباره خدمة ضمن الاتفاق العام لتجارة الخدمات وهو ما يستلزم تعريفا بهذا الاتفاق قبل تبيّن الصلات الموجودة بينه وبين النظام التعليمي الجديد.

إنّ الاتفاق العام حول تجارة الخدمات هو مجموعة الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلّقة بتحرير تجارة الخدمات المختلفة وقد تم التفاوض بشأنه في دورة الاورغواي واتفق عليه في ندوة مراكش المذكورة آنفا. ويمكن اعتباره اتفاقا إطاريا عاما يتحقّق في إطاره مسار مفتوح وذو نسق متصاعد من التفاوض حول تحرير تجارة الخدمات. ولم يستثن هذا الاتفاق إلاّ الخدمات المتعلقة بسيادة الدولة وما به تمارس سلطتها أي الإدارة والبوليس والجيش والقضاء (البند الأول من الاتفاق) ويفصل البند الأول هذا الاستثناء بالقول إنّ ما يستثنى تحديدا هو : " الخدمة التي لا تقدّم على قاعدة تجارية أو في تنافس مع كلّ من يقدّمها " وبذلك تدخل تحت طائلة هذا الاتفاق

مختلف الخدمات التي يمكن تصنيفها كما يلي

- خدمات اجتماعية كالصحة والتعليم...

-خدمات عمومية كالنقل والماء والكهرباء والبريد والاتصالات...

- خدمات متعلقة بالبضائع بعد إنتاجها (نقلها، توزيعها، إصلاحها وصيانتها...)

وهكذا إذن تغطى الخدمات عددا كبيرا من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد من البلدان وبذلك تبدو وظيفة المفاوضات الدائرة في صلب منظمة التجارة العالمية حول الخدمات إزاحة الدولة من مجال هذه الأنشطة ونقلها إلى القطاع الخاص. فهذا الاتفاق ليس قانونا ناجزا وتاما بل هو بداية المفاوضات ونقطة انطلاقها. ويمكن إجمال خطاب منظمة التجارة العالمية حول تحرير تجارة الخدمات في حجتين أساسيتين تتعلق الأولى بضرورة هذا التحرير وأهميته أمّا الثانية فوظيفتها بث الطمأنينة والردّ على كلّ المنتقدين للاتفاق أو المتخوّفين من تبعاته.

تقول الحجة الأولى إنّ لهذه الخدمات وللبنى التحتية الضرورية ثمن باهظ. فهي تمثل عبئا ماليا كبيرا ملقى على كاهل الدولة وهو ما قد يجعلها عائقا بارزا في طريق تحقيق الازدهار والتنمية واستنادا إلى ذلك تذهب منظمة التجارة العالمية، وهي في ذلك رافد للخطاب الليبرالي الدوغمائي السائد في المؤسسات الدولية الأخرى، -لاحظ توافق ذلك مع مخططات التكييف الهيكلي- إلى أنّ فتح هذه الخدمات أمام المنافسة وتحريرها هو وحده الكفيل بضمان هذه الخدمات بشكل ناجع وأن تكون ذات جودة عالية ويمنح للمستهلكين مجالا واسعا للاختيار ويضمن حصول الجميع عليها باعتبار أنّ المنافسة ستفضي إلى انخفاض الأسعار. كما لا يفوت منظمة التجارة العالمية في إطار هذه الحجة التأكيد على أنّ إخضاع هذه الخدمات إلى المنافسة من شأنه أن يوفر عددا كبيرا من مواطن الشغل.

أمّا الحجّة الثانية فتزعم الردّ على النقد والاحتجاجات على هذا الاتفاق بالاستناد إلى ثلاثة مبادئ رئيسية : الأول هو أنّ الخدمات المتعلقة بسيادة الدولة مستثناة من الاتفاق والثاني هو أنّ الاتفاق يتيح للدول إمكانية استثناء بعض القطاعات وأنّ نسق التحرير تحدّده الدولة نفسها وبمحض إرادتها. أمّا المبدأ الثالث فهو يشير إلى إمكانية التراجع عن بعض الالتزامات ولكن يستوجب ذلك الامتثال إلى بعض الشروط التي يضبطها الاتفاق.

وهكذا يكون الاتفاق العام حول تجارة الخدمات، دون أيّ لبس، اتفاقا شاملا للتعليم ذلك لأنّ التعليم في أغلب بلدان العالم خدمة لا تقتصر الدولة على توفيرها بل إنّ القطاع الخاص يشاركها في ذلك وهو ما ينطبق على تونس منذ سنوات طويلة. وبناء على ذلك يكون خدمة ذات قاعدة تجارية وقابلا للمنافسة وهو ما يستوجب خضوعه إلى كلّ الاتفاقيات المتعددة الأطراف الحاصلة في إطار التفاوض في صلب الاتفاق العام حول تجارة الخدمات وهو ما يعني تهافت الحجتين اللتين تستند إليهما منظمة التجارة العالمية.

نظام التعليم الجديد في تونس وعلاقته بالاتفاق العام حول تجارة الخدمات

سنركّز في بحثنا عن مدى ملائمة هذا النظام التعليمي للاتفاق العام حول تجارة الخدمات على قانون عدد 80 الصادر في 23 جويلية 2002 والوارد تحت عنوان " القانون التوجيهي للتربية والتعليم " وذلك باعتباره نصا قانونيا مفصلا وملزما. ولكنّه في الحقيقة ما هو إلاّ تتويج لكلّ مراحل بناء مشروع مدرسة الغد الذي انطلق منذ بداية جانفي 1998 والذي عبّرت عنه مختلف الوثائق الصادرة عن وزارة التربية (الوثيقة المرجعية لمدرسة الغد وغيرها من الوثائق والمنشورات الأخرى).

ورد في تصدير الوثيقة المرجعية لمدرسة الغد إشارة إلى خطاب رئيس الدولة كان قد ألقاه في 15 جويلية 1995 بمناسبة يوم العلم مفادها أنّ " من أهمّ ما يميّز تمشّينا منذ التغيير أنّنا نفضّل ضبط الميعاد على الصدفة والتنظيم على الارتجال وإعداد العدّة على الانتظار". ولا نعتقد أنّ تصدير النصّ المؤسس لمنظومة تربوية جديدة بهذا القول أمرا اعتباطيا. فالأمر، فيما يخصّ التعليم، يتعلّق فعلا بـ "ضبط الميعاد وإعداد العدّة" ذلك أنّ شهر جويلية 1995 لم يرد متأخّرا كثيرا عن شهر جانفي 1995! وهو تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية. ولا نعتقد أنّ حكومة تكون دولتها عضوا في هذه المنظمة منذ تأسيسها تتأخّر كثيرا عن إعداد العدّة لملائمة مختلف القطاعات لقوانين هذه المنظمة التي أمضت عليها ومن ضمنها طبعا قطاع التعليم في مختلف مراحله.

كما ورد في نفس الوثيقة المرجعية إشارة أخرى تفيد أنّه " قد تشكّلت في بداية جانفي 1998 لجنة موسّعة تضمّ 50 عضوا يمثّلون مختلف الوزارات والهيئات التي لها صلة بقطاع التربية والتكوين".[1] وتبدو هذه الإشارة بدورها ذات دلالة ذلك أنّ الفصل التاسع عشر من الاتفاق العام حول تجارة الخدمات يؤكّد على أنّ " الأعضاء سيلتزمون بسلسلة من المفاوضات المتتابعة والتي تبتدئ كآخر أجل خمس سنوات (السطر من وضع الكاتب) بعد دخول الاتفاق حول منظمة التجارة العالمية حيّز التنفيذ ". وهكذا تكون الحكومة التونسية ملتزمة بهذا الأجل إذ بعد ثلاثة أعوام من الإمضاء على اتفاق مراكش بدأ الإعداد للمنوال التعليمي الجديد الذي يراعي ما ورد في الاتفاق العام حول تجارة الخدمات الذي أمضي سنة 1995. ثمّ إنّ الحكومة تركت حيّزا زمنيا هامّا يقدّر بسنتين لإجراء ما تسمّيه استشارة وطنية حول التعليم وهي مدّة كافية للإيهام بأنّه إبداع تونسي خالص شارك كلّ المعنيين بالشأن التربوي في صياغته. وما إن انتهي أجل السنوات الخمس الذي أكدت عليه أحد فصول الاتفاق العام حول تجارة الخدمات حتّى وجدت الحكومة نفسها قد حقّقت هدفين دفعة واحدة : الإيفاء بالتزاماتها الدولية من جهة والإيهام بأنّ مشروع إصلاح التعليم مشروع وطني شاركت كلّ الأطراف المعنية في صياغته وبذلك نفهم لماذا صدرت الوثيقة الأولى الضابطة للخطوط العريضة للسياسة التعليمية سنة 2000 (الاستشارة الوطنية حول مدرسة الغد – الوثيقة المرجعية، أكتوبر 2000) فلا يذهب بنا الظنّ أنّها استعداد محليّ لدخول قرن جديد، بل هي بكلّ بساطة سنة ينتهي فيها الأجل المتفق عليه في مراكش سنة 1995 الذي يدشّن فيه الرأسمال العالمي القرن الجديد بإمبريالية التبادل الحرّ.

تبدو العلاقة جليّة بين تاريخ ظهور هذا المشروع الجديد للمدرسة التونسية المسمّى بـ"مدرسة الغد" وتاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية والإمضاء على الاتفاق العام لتجارة الخدمات. إنّ تاريخيْ 1995 - 2000 يشيران إلى

[1] الاستشارة الوطنية حول مدرسة الغد- الوثيقة المرجعية، أكتوبر 2000.

ضرورة التزام الحكومات بما يتمخض عن مسار المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات وإلى تحوّل "مدرسة الغد" من مشروع إلى إنجاز وإجراء إذ فليس إصدار أوّل وثيقة عنه سنة 2000 محض صدفة أو أنّ الاستشارة الوطنية أخذت حقا الوقت الكافي للنقاش والتفكير والتعديل. وهناك معطى آخر يمكننا أن نفسّر به ظهور هذه السياسة التعليمية الجديدة في ذلك التاريخ تحديدا (1995-2000 إعدادا وبعد ذلك تطبيقا) وهو أنّه تاريخ يتوافق مع توقيع تونس على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي يمثّل التبادل الحر جوهرها وبذلك تصبح الإيديولوجيا الليبرالية مهيمنة محليا وإقليميا وعالميا وتتحوّل خطّتها الاقتصادية لاكتساح كلّ الأسواق وكلّ البضائع والخدمات إلى مرحلة جديدة. هكذا نفهم العلاقة بين بروز منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر في مختلف أنحاء العالم.

هذا فيما يخصّ الإطار التاريخي الذي ظهر فيه المشروع الجديد للمدرسة التونسية فماذا عن علاقة محتواه بأهمّ مبادئ الاتفاق العام حول تجارة الخدمات وبنوده؟

إنّ قارئ هذا القانون يقف على المرونة الكبيرة التي وردت عليها مختلف فصوله، فكثيرا ما نجد الفصل القانوني لا يبتّ في موضوع اهتمامه بتّا تامّا أو يضبطه ضبطا نهائيا. وتكثر في هذه الفصول الصيغ اللّغوية الدّالة على الإمكان والتغير من قبيل " التكيف مع المتغيرات "[2] و" يمكن للأشخاص الطبيعيين والمعنويين إحداث مؤسسات تربوية خاصّة.."[3] و" يمكن إعداد مؤسسات تعليمية خاصة تعتمد برامج وتنظيمات خصوصية..."[4] هذا إضافة إلى ما ورد في مقدمة القانون من حديث عن " التحولات الجوهرية التي تشهدها المدرسة اليوم واعتبارا لمتطلبات المستقبل التي ستغيّر دعائم التكوين ومكونات الفعل التربوي وقواعد سير المؤسسة التربوية أصبح تطوير الإطار القانوني المنظم للتربية والتعليم ضرورة حتى يتّسع لهذه المتغيرات ويوفّر المرونة اللازمة لمسايرة إيقاع التحوّلات الداخلية والعالمية"[5].(السطور وضعها الكاتب) أو كذلك عبارة " تضبط بقرار من الوزير المكلف بالتربية والتعليم" والمتواترة في العديد من فصول القانون السبعين.

إنّ هذه المرونة التي بني عليها النصّ القانوني كثيرا ما يروّج استنادا إليها لمسألة التجدّد المستمرّ لمكونات المنظومة التربوية ومواكبة العصر وأهمية الاستشراف والتطلع إلى المستقبل إلى غير ذلك من الكلام المنمّق الذي أعدّ للاستهلاك المحلّي والمترنّح بنشوة العقلانية والروح النقدية والفكر التاريخي دون أن يكون كذلك حقا... ولكنّ الهدف من ذلك هو في الحقيقة جعل المنظومة التربوية في مرونتها وانفتاحها ملاءمة لمرونة الاتفاق العام حول تجارة الخدمات باعتباره مسارا مفتوحا للتفاوض وتجديدا مستمرّا للصيغ القانونية المتعلقة بمختلف الخدمات بما فيها التعليم. فهذا الاتفاق ليس ناجزا ونهائيا كما ينص على ذلك فصله التاسع عشر ولذلك جاء القانون التونسي مراعيا لهذه الخاصية بحيث يمكنه أن يتضمّن كلّ ما قد يستجدّ من اتفاقيات ملزمة صادرة عن مسار التفاوض صلب منظمة التجارة العالمية فعندما نقرأ ما ورد في خاتمة مقدمة القانـــون " وخلاصة القول إنّ هذا القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي يمثّل إطارا تشريعيا مرنا يتّسع لكلّ التحوّلات التي تشهدها المدرسة اليوم ولتطوّراتها المستقبلية." نتبيّن إلى أيّ مدى يستجيب القانون التونسي لبنود الاتفاق العام حول تجارة الخدمات.

ولقد أفرد للقطاع الخاص في القانون الجديد عنوان خاص به يتكوّن من سبعة فصول، إضافة إلى بعض الإشارات في الفصول والأبواب الأخرى من القانون كالفصل التاسع والعشرين الذي أورد: " ...إذ تجري الدراسة في المؤسسات العمومية والخاصّة.." أو في الفصل الثامن والثلاثين : " ويمكن للأشخاص الطبيعيين والمعنويين إحداث مؤسسات تربوية خاصة." فهي إشارات وفصول تنصّ كلّها على ضرورة فتح مجال التعليم أمام الخواص سواء أكان رأس مال محليّ أو أجنبي والتشريع لحقوقه قانونيا. ويشترط على الرأسمال الأجنبي الحصول على ترخيص من الوزارة المكلفة بالتربية، ولكنّنا نعتقد أنّ ذلك ليس أمرا صعبا بطبيعة الحال وهو ترخيص شأنه شأن كلّ التراخيص اليسيرة الممنوحة للرأسمال الأجنبي والقوانين الحامية لحقوقه (قانون الاستثمار) أمّا التراخيص الصعبة، بل المستحيلة، فهي تلك التي تطلبها- رغم أنّها حقّ لا يحتاج إلى طلب- الأحزاب والجمعيات التي لا تبحث عن الربح الخاص بل عن الربح الاجتماعي العام المتمثّل في جعل التعليم حقا مجانيا وغير خاضع للمنافسة وذا جودة يتمتع به كل التونسيات والتونسيين. فالأسلم أن تسهر الدولة على ضمان حقوقهم لا أن تضمن حقوق رأس المال على حسابهم.

أمّا الفصل التاسع والثلاثين فينصّ على أنّه " على المؤسسات التربوية الخاصة أن تنتدب جزءا من المدرّسين للعمل بها كامل الوقت..." وهو ما يتلاءم مع حجة كهنة منظمة التجارة العالمية القائلة إنّ توفير مواطن الشغل منفعة من منافع تحرير تجارة الخدمات العمومية. ويكفينا في هذا السياق أن نشير إلى الارتفاع المهول لعدد المعطلين من خريجي الجامعة وخصوصا منذ بداية اتّباع هذه الساسية التعليمية التي تطوّع التعليم والتشغيل لمصالح الرأسمال العالمي ملغية كلّ اهتمام بهما باعتبارهما من الأوليات الاجتماعية ومن الركائز الأساسية لتنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

إنّ هذه الإشارات تعني في نهاية المطاف جرّ التعليم العمومي إلى حلبة المنافسة. وهي منازلة ستنتهي بانتصار رأس المال بالضربة القاضية بما أنّها تجمع بين ملاكم تزيده الأرباح تعملقا وآخر جعلته سياسة التقشف والضغط على المصاريف العمومية الخاصة بالتعليم (وغيره) في وزن الريشة لا يقوى حتّى على الحركة الذاتية!

وحتّى لا يكون حديثنا عن هذا الباب القانوني مجرّد لغو نشير إلى أنّه ورد في تلاؤم تام مع ما ورد في الاتفاق العام حول تجارة الخدمات، إذ ينصّ الفصل السادس (الفقرة الرابعة) من الاتفاق العام حول تجارة الخدمات على أنّ " التشريعات والإجراءات القانونية والإدارية للسلطات المركزية والجهوية والمحلية للدول لا يمكنها أن تكون متشدّدة أكثر من اللازم حتّى لا تكون عقبات غير ضرورية أمام تجارة

---

[2] القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي الفصل 10 ص 21

[3] نفس المرجع. الفصل 38 ص 35

[4] نفس المرجع. الفصل 40 ص 35-36.

[5] نفس المرجع " المقدمة : في القانون التوجيهي للتربية والتعليم" ص 5-6.

الخدمات". ثمّ إنّ اتفاق منظمة التجارة العالمية هذا يؤكّد بوضوح على إلزامية مبدأ " المعاملة بالمثل" ما أن يقع الاتفاق على تحرير تجارة خدمة من الخدمات. ولا يؤكد هذا المبدأ على المعاملة بالمثل بين الرأسمال الأجنبي والرأسمال المحلي فقط، وإنّما بينه وبين الدولة أيضا ما دامت هي أيضا توفر هذه الخدمة. إنّه وجه آخر من وجوه تلك المنازلة اللامعقولة التي تحدّثنا عنها آنفا.

هناك مسألة أخرى يؤكد عيها القانون قد تبدو إلى الناظر إليها من أول وهلة أنّه لا يراد منه خوصصة التعليم تماما بل إنّه سيستمر قطاعا عموميا كذلك فالفصل التاسع والعشرون يقول : تجري الدراسة في المؤسسات العمومية والخاصة التالية : مؤسسات وفضاءات تعنى بالتربية قبل المدرسية، مدارس ابتدائية، مدارس إعدادية، معاهد، مدارس نموذجية، مدارس افتراضية ". ويرد بالفصل الرابع " تضمن الدولة حقّ التعليم مجانا بالمؤسسات التربوية العمومية لكلّ من هم في سنّ الدراسة..."

إنّ الأمر لا يتعلّق إذن بتخلّي الدولة تماما عن التعليم وإنّما فتح المجال أمام القطاع الخاص ولكن دون أيّ حماية بل يدفع بهما إلى المنافسة فيصبح هناك نمطان من التعليم : أوّل عمومي ضعيف وغير قادر على المنافسة بسبب ضعف المبالغ المرصودة له ومخصص للفقراء وآخر خاص يستثمر أموالا كبيرة ولا يمكن أن يتاح إلاّ للأغنياء. بل إنّ النمط الأول يحتاج إلى أن توفّر الأسر مبالغ هامة من مداخيلها (الأدوات الحديثة والمتطورة، السكن الجامعي، الدروس الخصوصية، النقل...الخ). هذا هو بالضبط مدلول الحجة الواردة في خطاب منظمة التجارة العالمية القائلة أنّ تحرير خدمة مّا ليس إلزاميا فعدم الإلزام عندهم لا يعني شيئا آخر عدا التعايش بين القطاع الخاص والعمومي في تقديم خدمة التعليم مثلا لكن بشروط المنافسة التي أكدت عليها مختلف فصولها والتي تطرقنا إلى بعضها في الفقرات السالفة واستعرنا لها صورة حلبة الملاكمة.

إنّ الأمر يتعلق بتسليع التعليم أيْ أنّه بهذا القانون، سيصبح سلعة باهظة التكاليف سواء أكان خاصّا أو عموميا ولكنّه لم يعد "مجانيا" تماما كما أشار إلى ذلك الفصل الرابع المذكور أعلاه. فالدولة العضو في منظمة التجارة العالمية لم يعد بمقدورها، بعد المفاوضات أن ترصد مبالغ مالية هامة لفائدة التعليم العمومي وذلك لسببين أثنين : إجراءات التكييف الهيكلي تملي عليها التقشّف في المصاريف العمومية وقوانين منظمة التجارة العالمية تفرض عليها مبدأ "المعاملة بالمثل".

جاء في الفصل 47 "... كما تضمّ الأسرة التربوية الأولياء والتلاميذ والجمعيات ذات العلاقة من خلال ممثليهم بمجالس المؤسسات التربوية."

أي أنّ التسيير لا يهمّ المجلس البيداغوجي فقط وإنّما مجلس المؤسسة كذلك أي القطاع الخاص الذي يمكنه أن ينضم إلى المجلس فيموّل ويسيّر المؤسسة وهو صورة أخرى من صور التساوق بين السياسة التعليمية المحلية والسياسة العالمية لتجارة الخدمات فالجميع، محليا وعالميا يعمل لهدف واحد : التحرير الكامل للتجارة والمتجارة بكلّ شيء. إنّها صياغة جديدة لعقيدة قديمة : دعه يعمل دعه يمرّ! فلا حواجز جمركية ولا قوانين تحمي بعض القطاعات الحيوية أو تضمن احتكار الدولة لها.

أمّا الفصل الـ66 المتعلق بالبحث والتجديد في المجال التربوي فأورد : "يمثل البحث عاملا أساسيا في تحسين جودة العملية التربوية والارتقاء بمردود المدرسة وتأهيلها المطّرد تجسيما للأهداف المنشودة ومع اعتبار المعايير الدولية في المجال..."

وهو قول لم يقع التنصيص فيه على المرجعية البيداغوجية والعلمية لـ "المعايير الدولية " ولا نعتقد أنّ ذلك كان سهوا بل قصدا...ثم إنّ الفصل الموالي (67) يضبط مجالات البحث متجاوزا ما هو بيداغوجي ومنهجي إلى " استشراف التحولات في مجال التربية والتعليم" دون التأكيد على التحولات في المعارف البيداغوجية وإلى "التعرّف على المستجدات العالمية والاستفادة منها " أفلا تكون هذه المستجدات شاملة للاتفاقيات المتعددة الأطراف الجديدة التي قد يتوصل في مسار التفاوض المفتوح حول تجارة الخدمات؟

إنّ القانون التوجيهي للتربية والتعليم ومختلف النصوص الأخرى المؤسسة للسياسة التعليمية الجديدة يؤكّد إذن على ضرورة الاستفادة من المنظمات الدولية بنفس القدر الذي يؤكد فيه على المرجعية الوطنية لهذه السياسة وهو ما يجعل التماثل واضحا هذه المرة ولا يستوجب منّا تأويلا أو مقارنة بين فصول القانون ومبادئ الاتفاق العالم حول تجارة الخدمات. فقد جاء في مقدمة القانون التوجيهي : " وقد أغنيت هذه المرجعية الوطنية ببرامج المنظمات الدولية المختصة وأدبياتها...".

فما هي هذه المنظمات؟ هل إنّ الاتفاق العام حول تجارة الخدمات يندرج ضمن هذه الأدبيات المتحدّث عنها؟ أليس الابتداء بالحديث عن المرجعية الوطنية والإطناب فيه وإيجاز الكلام عن برامج المنظمات الدولية وأدبياتها تضليلا وتمويها؟ ممّ تخاف الحكومة : من الصراحة أم من بروز حركات رفض ومقاومة لهذه السياسة أم من افتضاح أمرها؟ على كلّ حال فإنّنا نعتقد أنّ سكوتها أو إيجازها في الكلام عن ذلك في أحسن الأحوال إنّما هي تطنب في الإشارة إلى أنّ القانون الجديد غير اجتماعي ولا يلبّي انتظارات الشعب التونسي من المدرسة. أفلا يعلم علماء بلاغة الرطانة في الوزارة أنّ الإيجاز والإشارة أبلغ من الثرثرة وأوضح منها؟!

هذه حصيلة بحثنا في نصيّن قانونين متزامنين محلي ودولي: القانون التوجيهي للتربية والتعليم والاتفاق العام حول تجارة الخدمات. وهي حصيلة تؤكّد أطروحة مماثلة المحلي للدولي- قد لا تكون مماثلة كلية- في عصر رأسمالية التبادل الحر وتسليع كلّ شيء. ولئن كان التعليم وغيره من القطاعات الاجتماعية الأخرى في ما مضى قطاعا عموميا وإن بدرجات متفاوتة قطاعيا وجغرافيا فإنّ ذلك ما كان ليكون لولا نضالات ومقاومة اجتماعية نجحت في كبح جماح رأس المال المتوحش وهو ما يعني أن المسألة ليست قضاء مبرما وأنّه من الممكن صدّ هذا الوحش أو حتى القضاء عليه حتى لا يعود أكثر شراسة بعد جرحه.

مختار بن حفصة

ليست بطالة أصحاب الشهادات الجامعية قضاء وقدرا مبرمين !

تُعدّ بطالة حاملي الشهادات الجامعيّة ظاهرة حديثة في تونس، حيث لا يزيد عمرها بالكاد عن عقد من الزّمن ورغم ذلك فإنها تعدّ من أبرز المعضلات التي أصبحت تواجه البلاد، خاصّة وقد أصبح المستقبل، بالنسبة لعشرات الآلاف من خيرة الشباب التونسي، بمثابة السّراب. كما يُعبّر النسق التصاعدي لهذه الظاهرة عن حدّة التناقضات التي تشقّ اليوم الاقتصاد التونسي، وهي تحمل أيضا دلالات سياسيّة بالغة الأهمية.

إن تفاقم بطالة المتخرّجين من الجامعة هي نتيجة منطقية للتغيير الهامّ الذي أدخلته السياسة الليبرالية في ترتيب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في تونس بعد 1987. فخلال الفترة السابقة كان مرور هؤلاء إلى الحياة المهنية مُؤمّنا بدرجة عالية من قبل الدولة. لكن السياسة الليبرالية التي تؤدي إلى التراجع المتواصل لهذا لدور، ما انفكت تضيق الجسر الذي يضمن العبور من الجامعة إلى سوق الشغل.

إن ما يسمى اليوم بطالة خريجي الجامعة ليس له ما يبرره من الناحية الاقتصادية علاوة على كلفتها الاجتماعية الباهظة. بل على العكس تماما، إنها حجّة إدانة ضدّ السياسة الليبرالية. فما هي إذن فائدة مئات الملايين من الدينارات التي تنفق سنويا على مؤسسة تعليمية تحوّل جزءا كبيرا من خريجيها على البطالة القسريّة ؟ أليس هذا عكس ما يدعيه الفكر السائد حول اعتماد مبدأ "إحكام التصرف في الموارد النادرة" ؟ ثم هل استوعبت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية قدرا عاليا من الإطارات والكفاءة العلمية والفنية مما يجعلها غير قادرة على استيعاب المزيد ؟ أيعقل أن يستغني اقتصاد البلاد عن عشرات الآلاف من أصحاب الشهادات الجامعية العليا في وقت نسمع فيه الكثير من الحديث عن ضرورة تأهيل الوحدات الإنتاجية لمواجهة تحديات المنافسة العالمية ؟

إن متطلبات التنمية الاقتصادية الموجّهة لخدمة المصالح الاقتصادية المُهيمنة ولتغذية التراكم الرأسمالي في المراكز الإمبريالية هي التي تفرض التدمير المبرمج لمنظومة الخدمات العمومية (تعليم، صحة، كهرباء، ماء شراب، نقل، اتصالات...)، في الوقت الذي تقتضي فيه المصالح الحيوية للشعب التونسي، تدعيم هذه المنظومة وتوسيع دائرتها وتحسين أداءها الاجتماعي. وخاصة تمكين الجامعة من تزويد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالكفاءات العلمية وتيسير مرور خريجيها إلى الحياة المهنية.

لا يمكن لظاهرة بطالة أصحاب الشهادات الجامعية أن تستمر على هذا النحو. إنها ليست قضاء وقدرا مبرمين. إن انتداب الآلاف الأطباء والمهندسين والفنيين السامين والأساتذة والباحثين ليس فقط أمرا ممكنا، في آجال معقولة، بل هو إجراء يتطلبه تحسين كفاءة الاقتصاد المحلي والرفع من مستوى التأطير الاجتماعي للبلاد.

فتحي الشامخي

العلوم الإنسانية واللغات في خطر

زميلتي الطالبة زميلي الطالب،

نعلن نحن الطلبة المضربون بكلية منوبة و 9 أفريل عن دخولنا في إضراب مفتوح منذ يوم الجمعة 31 جانفي 2003 وذلك بعدما تبين لنا إثر الإطلاع على القانون التوجيهي لوزارة التربية عدد80 بتاريخ 30 جويلية 2002 وعلى الكتاب الصادر عن وزارة التربية و "الخاص بالخطة التنفيذية لمدرسة الغد" إن هذا المشروع يضرب في الصميم التعليم الشعبي من خلال ربط المدرسة والمعرفة عموما بحاجيات السوق. مما يؤدي إلى الفرز الطبقي في التعلم والمعرفة وحكره على الطبقات الميسورة كما يمس من حق كل مواطن في تعليم ديمقراطي يضمن له أدنى مقوّمات الحرية والكرامة ويضمن له حق المعرفة وأخيرا يحرم التلميذ من تلقي ثقافة وطنية لا يمكن أن تؤمنها سوى العلوم الإنسانية والفنية واللغات التي تبين جليا من خلال هذا المشروع إقصاءها لما فيها من عدم توافق مع حاجيات السوق التي أصبحت في تبعية كلية للرأسمال العالمي الذي يريد تركيز ثقافة عالمية منصهرة في القالب الثقافي الاستهلاكي للإمبريالي، ان مشروع مدرسة الغد يؤكد جليا تخلي سلطة الإشراف النهائي عند إيلاء العلوم الإنسانية واللغات مكانتها الحقيقية بترتيبها في صنف ثانوي سموه "بمجالات التعلم ذات بعد تربوي وفني" في مقابل العلوم الأخرى ذات الصنف الأول المسماة " بمجالات التعلم ذات أولوية" وبالتالي الترفيع في ساعات تدريس هذا الصنف وتخفيض ساعات تدريس العلوم الإنسانية واللغات في مدارس الثانوية وتحويلها إلى تدريس في نوادٍ في المرحلة الأساسية.

زميلاتي زملائي،

سوف يكتمل نهج التهميش والبطالة لقطاع حاملي الشهادات العلمية واستكمال تطبيق الجامعة الافتراضية التي تحول الأستاذ والمعلم إلى تقني في الإعلامية

يطبق برمجيات يتلقاها التلميذ الميسور ماديا وهو ما يعني ضرب مجانية التعليم واقتصاره على الفئات الميسورة القادرة على الانخراط في شبكة الإنترنت والممتلكة للحواسيب. هذا من جهة أما من جهة أخرى فسيؤدي ذلك إلى الاستغناء عن آلاف الأساتذة بعدما يتصل التلميذ بالمعلومة عبر وسائل الاتصال عن بعد. وهو ما يضرب دور الأستاذ كمربي ومعلم في آن واحد وبتحويله إلى ناقل معلومة عن بعد.

إن حالة البطالة والتهميش التي يعيشها حامل الشهادة العلمية وخاصة المتخرجون (كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية) أصبحت لا تطاق خاصة وأن التجارب الفردانية والأنانية والانتهازية للخروج من هذا الوضع أثبتت عدم جدواها في خضم الارتفاء المفزع لعدد المعطلين عن العمل بعد إحداث مناظرة "الكاباس" والأكيد أن هذا العدد الذي تجاوز 50 ألف معطل حامل شهادة علمية عليا سيرتفع أكثر خاصة في اختصاص العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات.

زميلاتي زملائي،

بعيدا عن ردود الفعل الحسية والانفعالية ليس لنا من خيار أمام هذا الوضع سوى التصدي كجبهة واحدة أو الاندثار فردا فردا. لذلك يجب أن نتحمل جميعا مسؤولية مصيرنا بأيدينا لنخوض جميع أشكال النضال.

عاشت نضالات الحركة الطلابية